المجلة العلمية لكلية الآداب مج 13، ع 6 (2024) 61 – 107
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

دور المشروعات التنموية في الحد من الفقر: مشروع حياة بمحافظة دمياط نموذجاً كريمة

منى مصطفى حسن هجرس
مدرس علم الاجتماع - جامعة حورس

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أهداف مبادرة حياة كريمة لتحقيق التنمية المستدامة، والصعوبات التي تواجه المسؤولين عند تنفيذ مبادرة حياة كريمة، وتقديم تصور مقترح لتذليل معوقات تنفيذ مشروع حياة كريمة، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، وأداة المقابلة التي تم تطبيقها على عينة من القائمين عن تنفيذ مشروع حياة كريمة بمحافظة دمياط، وبلغ إجمالي العينة (10) مبحوثين، وأكدت نتائج الدراسة على العديد من الأهداف لمبادرة حياة كريمة وذلك للتخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر، والتنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجًا بهدف القضاء على الفقر، كما أكدت النتائج على أهمية مراعاة حياة كريمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، كما كشفت النتائج عن العديد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق هدف مشروع حياة كريمة في القضاء على الفقر، حيث يشكل تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية في القرى الفقيرة تحديًا كبيرًا، لذا اقترحت الدراسة تحديد الاحتياجات وتقدير الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القرى الفقيرة، من اجل استفادة أكبر عدد ممكن من الأسر الأشد احتياجًا، ومساعدة الفقراء كمشاركين وليس كطالبي مساعدة؛ لإحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين .

الكلمات الافتتاحية: المشروعات التنموية، الفقر، مشروع حياة كريمة.

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 6 / 7 / 2024
تاريخ استلام النسخة النهائية: 20 / 8 / 2024
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 25 / 8 / 2024

Scientific Journal of Faculty of Arts 13 (6) 2024, 61 – 107
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

The Role of Development Projects in Reducing Poverty: *Haya Karima* Project in Damietta Governorate as a Model

Mona Mustafa Hassan Hagrass
Lecturer of Sociology - Horus University

Abstract

The present study aims to examine the objectives of the Haya Karima Initiative in promoting sustainable development, the challenges encountered by officials during its implementation, and a proposed framework to overcome these obstacles. To achieve these objectives, the study adopts a descriptive research approach and employs the interview method to collect data from individuals responsible for implementing the initiative in Damietta Governorate. The total sample consists of 10 respondents. The findings confirm that the Haya Karima Initiative plays a crucial role in alleviating the burdens on citizens, particularly in underprivileged and rural communities. Additionally, the study highlights the initiative's significance in fostering sustainable development across its economic, social, and environmental dimensions. However, the study also identifies several challenges that hinder the initiative's effectiveness in poverty eradication. One of the most pressing issues is the development of infrastructure and essential services in impoverished villages, which remains a significant obstacle. To address this, the study proposes a comprehensive needs assessment and an evaluation of the economic and social conditions in these communities. This approach aims to maximize the benefits for the most vulnerable families and ensure that the initiative empowers the poor as active participants rather than passive recipients of aid. Ultimately, such measures are expected to lead to a qualitative improvement in the living standards of the targeted population.

Keywords: D*evelopment Projects, Poverty, Haya Karima Project*
Article history:
Received 6 / 7 / 2024
Received in revised form 20 / 8 / 2024
Accepted 25 / 8 / 2024

مقدمة

يمر المجتمع المصري بمراحل تنموية بالغة الأهمية والتعقيد، والتي تتطلب الاهتمام بكافة ثرواته وموارده وإمكاناته البشرية، وتكييفها على نحو يضمن له التقدم المجتمعي في مختلف المجالات. ولما كان العنصر البشرى أحد الموارد الرئيسة المساهمة بصورة مباشرة في تحقيق التنمية، وهو أيضًا غايتها المنشودة، فلقد تمثَّل الهدف الاستراتيجي للتنمية المستدامة في تحسين جودة حياة المواطن المصري بتكثيف الاستثمار في البشر، والإقدام على إصلاحات جادة، وتنفيذ مشروعات تنموية كبرى في قطاعات التعليم، والصحة، والإسكان، والمرافق، في إطار سياسات إصلاحية وتوجهات تنموية تنطلق من حق الإنسان الطبيعي في العيش الكريم، والأمان الاجتماعي[1].

تعد مشكلة الفقر في مصر إحدى المشكلات الرئيسة التي أولتها الحكومة اهتمامًا واضحًا؛ تجلى مؤخرًا في استراتيجية التنمية المستدامة (2030)[2]، وتسعى الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة في إطار محور العدالة الاجتماعية لتوفير سبل الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، من خلال توفير الاحتياجات الضرورية للأسر الفقيرة، وتوفير الخدمات الصحية للفئات الأولى بالرعاية، وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير عمل لائق مستمر للفقراء ومحدودي الدخل، وكذا توفير شبكات الحماية الاجتماعية، وتدابير استجابة الطوارئ من أجل حماية المجتمعات الضعيفة، والمجتمعات الريفية، وذلك من خلال تمكين الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الإنساني والمُهمشة من الحصول على فرص كسب العيش، وخدمات التغذية والتعليم، مما يضمن إدارة المخاطر الاجتماعية، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛ إيمانًا بمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

وتأسيسًا على ذلك، جاءت مبادرة «حياة كريمة» لتستهدف تحسين جودة حياة المواطن المصري، ومواجهة الفقر متعدد الأبعاد، مع توفير حياة كريمة تتسم بالاستدامة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا في محافظات الجمهورية الأكثر فقرًا، بما يكفل سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها والاستثمار في تنمية الإنسان المصري، ومن ثم يمكن تحديد أهداف المبادرة في أربعة أهداف استراتيجية، هي: بناء الإنسان، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتحسين مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجًا، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة بالاعتماد على التكامل والتشارك بين

الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية، بما يضمن توفير حياة كريمة لتلك الفئة، وتحسين ظروف معيشتها[3].

وبذلك أصبح من الضروري الآن في ظل تنفيذ العديد من برامج التنمية والتي تعمل على تحقيق نتائج ملموسة لتنمية وتطوير هذا القطاع والمساهمة في حل المشكلات المتعلقة بالنفع على أفراد المجتمع، وبهذا يتم تحقيق أهداف هذا البرنامج. وبنجاح مختلف البرامج التنموية في تحقيق النتائج المرجوة منها فإنها تساهم في حل مشكلات المجتمع على المستوى القومي، ويتم تنفيذ هذه البرامج والمشروعات من خلال العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية، حيث يساهم كل مشروع في تحقيق عدد من النتائج الملموسة، تنعكس على الجمهور المستهدف والتي تجتمع بدورها في تحقيق نتائج البرنامج التنموي على المستوى القومي[4].

مشكلة الدراسة

تعد قضية الفقر من القضايا المهمة التي تمثل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية، وتشغل الحكومات والمنظمات المتخصصة في التنمية الاجتماعية نظرًا لتأثيرها على قطاع كبير من أفراد المجتمع، حيث يشكل الحرمان والفقر خطرًا على السلام والاستقرار الاجتماعي للأفراد والمجتمعات، وتؤدي هذه القضية إلى العديد من المشكلات، ومنها "انخفاض الدخل وقلة الموارد المادية وانخفاض المستوى الثقافي للفقراء وانتشار الأمية والمرض والضغط النفسي والمشاكل الصحية"، وفوق ذلك يفتقر الفقراء إلى ما يكفي من الغذاء والمأوى والمسكن والتعليم والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يتمناها الإنسان. ولكي تحقق التنمية أهدافها الموضوعة كان من الضروري العمل على تدعيم مستوى الأداء البشري، بالإضافة إلى تدعيم دور المؤسسات المختلفة في المجتمع بهدف تحقيق أكبر قدر من عوائد التنمية لتشمل بدورها أفراد المجتمع ككل، ومن خلال اهتمام التنمية بالعنصر البشري باعتباره مركز التنمية ومحورها، كان لزامًا عليها التركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية والاهتمام بها صحيًا واقتصاديًا وتعليميًا.

وبينما تطبق مصر حزمة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، كان لزامًا على الدولة العمل على توجيه وتخطيط مشروعات مجتمعية تنموية ومبادرات للدعم والمساعدة الموجهة للأسرة الفقيرة، حيث تعد هذه الفئات من الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى توفير أوجه الدعم اللازم لها، وتخطيط البرامج والمبادرات، ويعد توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وتحسين أوضاعها مقدمة منطقية لتطور المجتمع

وتقدمه. وبناءً عليه سعت الدولة إلى تدشين مشروع "حياة كريمة" الذي يهدف إلى تعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة، وربطها بالبعد الاجتماعي لمنع توريث الفقر، وتقليصه في هذه المناطق، ومن ثم القدرة على التنبؤ بأدوات الحماية الاجتماعية اللازمة، التي تمكّن الأسر من إدارة الأخطار بصورة أفضل، واتخاذ سبل معيشة أكثر ملائمة والوصول إلى معدلات تنموية مرتفعة.

ومن هنا انبثقت مشكلة الدراسة الحالية، وتحدد هدفها، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما فاعلية دور مشروع حياة كريمة في دعم الأسر الفقيرة والمهمشة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؟

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة ذات أهمية خاصة نظرًا لاهتمامها بقضايا التنمية للحد من مشكلة الفقر وتحسين وضع الفقراء، والتي تعد من أخطر الظواهر الموجودة في المجتمع - إذ تحد من رُقيه وتقدمه؛ وتحتاج إلى المزيد من الاهتمام لتتحول من عائق لتنمية المجتمع لقوى بشرية نافعة، ومفيدة اجتماعيًا ومتفاعلة سياسيًا مع توجهاته المستقبلية، كما تنبع أهميتها أيضًا من أهمية المشروعات والتنموية المجتمعية وعلى رأسها مشروع حياة كريمة، وتزامنها مع تبني الحكومة المصرية برنامجًا طموحًا للإصلاح الاقتصادي، والذي يستدعي أن يصاحبه برامج ومشروعات حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الطبقات الفقيرة والهشة، واستهدفت تلك البرامج التخفيف من الآثار السلبية المحتملة قصيرة الأجل للإصلاحات على أشد شرائح السكان فقرًا والأولى بالرعاية في مصر، لذا يمكن القول أن الأهمية المرجوة من إجراء هذه الدراسة تتحقق في التالي:

الأهمية النظرية

دراسة هذا الموضوع من منظور علم الاجتماع - الذي ما كان ليتخلف عن دراسة دور المشروعات التنموية في الحد من الفقر: كمشروع حياة كريمة، لذلك فإن هذه الدراسة تسهم في إثراء المعرفة العلمية حول دور المشروعات التنموية في الحد من الفقر، وآثارها على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.

وتتمثل أهمية الدراسة النظرية في أنها تتناول موضوعًا اجتماعيًا ذو أهمية وانتشار كبير، والذي بات معدودًا من الأنماط الحديثة في التغيير بمشروعات تنموية مجتمعية تحاول أن تلبي احتياجات المجتمع، فمن شأن

البحث الحالي أن تسهم في توضيح ذلك الأثر، وفي إفادة المجتمع في تشخيص مشكلات الفقر ومحاولة الحد منها.
وكذلك فتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث دور المشروعات التنموية في الحد من الفقر.

الأهمية التطبيقية

بلا شك، فإن دراسة المشكلة تعتبر أولى الخطوات في طريق العلاج، ولا يمكن حل أي مشكلة قبل التعمق في فهمها ومعرفة أصولها وأبعادها، ويمكن القول أن مشكلة الفقر تمثل مشكلة عامة خاصة في بعض القرى والنجوع، وفي هذه الدراسة تحاول الباحثة من خلال الدراسة الميدانية تناول هذه المشكلة واقتراح حلول لها، وتأتي الأهمية التطبيقية من خلال ما يلي:
ـ تأتي أهمية البحث من أهمية المشروعات التنموية القومية، والتي تعد أداة فاعلة لو أحسن استخدامها في تطوير المجتمع وتنميته، كما تعد قاطرة للتنمية، مما يجعل كل قطاعات المجتمع تلتف حولها.
ـ النهوض ومواجهة الواقع بمشروعات تنموية تستنهض الهمم وتعود بالخير على أفراد المجتمع في كافة المجالات، كما تعد من الأمور المهمة واللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
ـ يعد البحث نقطة انطلاق لإجراء مزيد من البحوث في هذا المجال لكي تؤتي هذه المشروعات ثمارها وتوجهها بما يفيد، وتجنب ما قد يكون لها من آثار غير مرغوبة، وتعزيز العائد من إنشاءها وخاصة العائد الاجتماعي، فالإنسان هو هدف التنمية وأداتها.
ـ إن النظرة للمستقبل، والتفاؤل بشأنه، تتحدد بشكل كبير كلما كان المشروع يلبى احتياجات فعلية لسكان منطقة تنفيذ المشروع، أو يتضمن أهدافًا مستقبلية سوف تغير من شكل الحياة الاجتماعية.
ـ تقديم نتائج البحث وتوصياته للقائمين على تنفيذ هذه النوعية من المشروعات، لرصد وتحديد ما يمكن أن يكون من آثار اجتماعية لهذه المشروعات على المواطنين ـ خاصة الفقراء ومحدودي الدخل، وما يجب أن يتخذ من إجراءات لتوجيهها وتعظيم العائد منها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات التنموية في الحد من الفقر كهدف رئيس وينبثق منه عدة أهداف فرعية كما يلي:
1- رصد مشكلة الفقر وتداعيتها الاجتماعية والاقتصادية.

2- تحديد أهداف مبادرة حياة كريمة لتحقيق التنمية المستدامة.
3- تحديد الفئات التي يشملها مشروع حياة كريمة بالرعاية والحماية.
4- تناول الصعوبات التي تواجه المسئولين عند تنفيذ مبادرة حياة كريمة.
5- محاولة تصور مقترح لتذليل معوقات تنفيذ مشروع حياة كريمة على أرض الواقع.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مشكلة الفقر وتداعيتها الاجتماعية والاقتصادية؟
2. ما أهداف مبادرة حياة كريمة لتحقيق التنمية المستدامة؟
3. ما الفئات التي يشملها مشروع حياة كريمة بالرعاية والحماية؟
4. ما الصعوبات التي تواجه المسئولين عند تنفيذ مبادرة حياة كريمة؟
5. ما التصور المقترح لتذليل معوقات تنفيذ مشروع حياة كريمة على أرض الواقع؟

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الدور:

يعرف الدور في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة".[5]

والدور مفهوم حركي يرتبط بالسلوك، ولا يتم بشكل عفوي، بمعنى أن له قصد يتمثل في أداء وظيفة معينة ترتبط بمكانة شخص ما، أو مؤسسة ما، وفي ظرف بيئي محدد، وله في النهاية طابع تراكمي إنمائي يرتبط بالقدرة على معالجة القضايا الجديدة المتولدة عن الحركة، وقد يكون الدور إلزاميًا أو اختياريًا، وقد يكون فرديًا أو جمعيًا.[6]

كما يمثل الدور مصطلحًا أساسيًا في النظرية الاجتماعية، حيث يلقي بالضوء على توقعات وآمال اجتماعية مرتبطة بمواقع اجتماعية محددة، وذلك مثل: الطموحات، وقد شاعت نظرية الدور في منتصف القرن العشرين، وفهم مفهوم الدور يبقى أداة أساسية للتفاهم الاجتماعي.[7]

والدور كذلك نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة، أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه(8).

والدور الاجتماعي هو السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل الكل، وتشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي، وبالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الأشمل لبناء المجتمع ككل(9).

وفي هذا الإطار؛ فإن مفهوم الدور يتحدد إجرائيًا "بأنه الدور الذي تقوم به الدولة عبر المبادرات والمشروعات التنموية في معالجة المشكلات الاجتماعية، وبخاصة الفقر والتهميش لإيجاد حلول جذرية لها؛ ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة.

مفهوم المشروعات المجتمعية التنموية:

توجد العديد من الآراء المختلفة حول تحديد مفهوم المشروع، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تعدد الأهداف والأشكال والجوانب التي يتخذها المشروع:

فهناك من يعرف المشروع على أنه: "مجموعة شاملة متكاملة من العمليات والنشاطات، والتي تستهلك موارد محدودة ينتظر منها عوائد نقدية أو غير نقدية.

كما يوجد تعريف آخر المشروع بوصفه "مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمترابطة في الوقت ذاته، والتي تتضمن استعمال العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض النواتج في المستقبل.

وعلى الرغم من تعدد تلك التعاريف، إلا أنه يمكن من خلال هذين التعريفين تحديد عناصر المشروع بصورة عامة وتشمل ما يلي:

أولاً: تدفقات خارجية: وتسمى بالتكاليف أو الموارد أو الاستثمارات أو المدخلات.

ثانيًا: تدفقات داخلية: وتسمى أحيانًا بالمخرجات أو العوائد أو المنافع أو الإنتاج، تعكس أهداف المشروع.

ثالثًا: فترة زمنية معينة تمثل حياة المشروع.

رابعًا: إطار مكاني، ويمثل موقع محدد في مكان محدد.

خامسًا: إدارة المشروع والأفراد، تمثل أصحاب المشروع وكذلك المشاركين فيه.

وتعد الأنشطة التي يتكون منها المشروع، والتي تمتاز بالترابط والتكامل مع بعضها البعض، وتتطلب تخطيطًا جيدًا وإعدادًا متوازنًا - من

أهم الضمانات لنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرغوبة منه. لذلك من الضروري القيام بإعداد دراسات تتناول كافة جوانب وأنشطة المشروع، قبل البدء في تنفيذه، تعرف بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، والتي يمكن الرجوع إليها من أجل الحكم على صلاحية المشروع أو مدى تميزه عن المشروعات البديلة الأخرى(10).

وهو المشروع الذي يجمع ويحشد المواطنين جميعًا، بصرف النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والسياسية والمناطقية وتوجهاتهم الأيديولوجية، نظرًا لما يحققه من مصلحة عامة تخدم الجميع وبدون أن يحدث خلاف عليه، فالجميع يريد القضاء على العنف والعيش بسلام بين كل مكونات المجتمع، والكل أيضًا يريد تحقيق مجتمع مزدهر اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا عبر التوسع بالمشاريع الصناعية والزراعية والسياحية... إلخ، والتي تزيد من فرص العمل وتحد من ظاهرة البطالة، بما يزيد من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ويرفع من معنويات الأفراد ويزيد من مشاركتهم في عملية التنمية(11).

وهو ذلك المشروع الذى يجمع ويحشد المواطنين جميعًا، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية أو توجهاتهم الأيديولوجية نظرًا لما يحققه من مصلحة عامة يشترك فيها الجميع ولا يحدث حولها خلاف.(12)

كما يعرف بأنه مشروع ليس ملكًا لأحد، وإنما مشروع كل المصريين، كما يتميز بأنه ليس أحادي الغرض، وإنما متعدد الأغراض، ولا يقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما يتعداه لجوانب كثيرة.(13) وهو أيضًا رؤى استراتيجية لتطوير المجتمع في حقبة زمنية تالية، تشهد نقلة توعية، وتحدث تغيرات جذرية بعيدة المدى تمس البشر والمكان والموارد المالية والثقافية.(14)

كما يعرف المشروع التنموي باعتباره مفهومًا معينًا بأركان وأصول بناء مجتمع جديد ناهض ومتقدم، وهذا المشروع لا يكتسب صفته القومية بقرار حكومي مهما علا مستواه، أو بالدعاية له؛ ولكن يكتسب تلك الصفة من توافق أهداف المشروع التنموي مع مصالح الغالبية من أفراد المجتمع(15).

التعريف الإجرائي للمشروع التنموي المجتمعي: "المشروع التنموي المجتمعي هو المشروع الذي يؤدى إلى حشد جهود الجميع من أجل النهوض بتنمية المجتمع، من خلال دعم وتغيير نمط الحياة الفقيرة وذوي الدخل المحدود، من حياة بها أزمات وعقبات إلى حياة كريمة تستحقها هذه الفئات".

مفهوم الفقر:

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، بحيث لا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظرًا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر وإشباع الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، ويمكن القول أن الفقر يشير إلى حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كمًا ونوعًا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها(16).

والفقر يعني العجز عن الانتفاع بالإمكانيات في عالم زاخر بالفرص الوفيرة، ولا يستطيع الفقراء أن يغيروا أوضاعهم لأنهم لا يملكون وسائل هذه القدرة وذلك نتيجة لانعدام الحرية السياسية، وعدم التمكن من المشاركة في عمليات صنع القرار، وانعدام أساليب الحكم السليم، وينقسم الفقر إلي فقر مطلق وهو الذي يفتقر إلي كافة مقومات الحياة الضرورية، وفقر نسبي يرتبط بكل مجتمع على حدة ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلي أخرى.(17)

أما من وجهة نظر علماء الاجتماع، فإن الفقر يعتبر ظاهرة نسبية موجودة في مختلف المجتمعات على كافة بقاع الأرض، حتى البلدان الغنية لا تخلو من وجود نسبي للفقر، وهنا قارن علماء الاجتماع بين ما يتحصل عليه أفراد الفئة الأقل حظًا في كل بلد مع باقي فئات المجتمع، دون الالتفات إلى مستوى الدخل. أما الاقتصاديون فينظرون إلى ظاهرة الفقر بعدم مقدرة فئة معينة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة.(18)

ومن المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كمًا ونوعًا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، وإلى جانب الحرمان المادي يشخص البعض أوجهًا أخرى للفقر من أهمها التهميش والإقصائية، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الانتاجية ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وعدم الشعور بالأمان.(19)

وقد تطور مفهوم الفقر بمرور الزمنن فبعد أن كان مرتبطًا بالدخل فقط، أصبح ينظر إليه اليوم على أنه مفهوم متعدد الأبعاد وينشأ بفعل

السياسات المتبعة والموقع الجغرافي والتاريخي والثقافي والخصوصيات المجتمعية، والفقر ظاهرة منتشرة في البلدان النامية ويتخذ أشكال الجوع والافتقار إلي الأرض الزراعية وأسباب العيش والبطالة والأمية والأوبئة ونقص الخدمات الصحية والماء الصالح للشرب، أما في البلدان المتقدمة فإن الفقر يفصح عن نفسه في أشكال الاستبعاد الاجتماعي وتزايد البطالة والأجور المنخفضة، وهو في كلتا الحالتين نتيجة لإنعدام العدالة الاجتماعية والمساواة والأمن البشري والسلام.[20]

ويمكن تعريف الفقر إجرائيًا بأنه "حالة أو وضع يعيش فيه فرد أو أسرة كاملة من التدني والنقص في جميع سبل الحياة، سواء كانت مادية أو معنوية، وبناء عليه تتدخل الدولة بإجراءاتها ومبادرتها ومشروعات التنمية كمشروع حياة كريمة لحماية هذه الشرائح من تداعيات غلاء المعيشة.

مشروع حياة كريمة

يعرف إجرائيًا بأنه "مبادرة أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢ يناير عام ٢٠١٩ لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة خلال العام ٢٠١٩، كما تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجًا وبخاصة في القرى. وتهدف المبادرة إلى توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا على مستوى الجمهورية خلال العام ٢٠١٩، كما تتضمن شقًّا للرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية، والعمليات الجراحية وصرف أجهزة تعويضية، فضلاً عن تنمية القرى الأكثر احتياجًا وفقًا لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، وتجهيز الفتيات اليتيمات للزواج.

التوجه النظري للدراسة:

ترتب على تعدد المواقف النظرية في علم الاجتماع العام تعدد مماثل في الاتجاهات النظرية التي تحاول تفسير الظواهر الاجتماعية، ومن هنا تسعى الدراسة الراهنة إلى عرض بعض النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير المشكلات، ومن أبرز هذه النظريات نظرية الدور الاجتماعي.

نظرية الدور الاجتماعي:

ظهرت نظرية الدور في مطلع القرن العشرين، وتعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما

تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلاً عن أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية، ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، علمًا بأن الفرد لا يشغل دورة اجتماعية واحدة بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، فضلاً عن أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع. وتنطلق فكرة نظرية الدور من أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة، ومتضمنة أدوار اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز.[21]

والدور كلمة أساسية في النظرية الاجتماعية، وهى تلقى بالضوء على توقعات وآمال اجتماعية مرتبطة بأوضاع اجتماعية محددة، وقد شاعت نظرية الدور خلال منتصف القرن العشرين، وفهم مصطلح الدور بدقة يبقى أداة أساسية للتفاهم الاجتماعي[22]، ويُعد الدور من المفاهيم الأساسية في النظرية الاجتماعية، فهو يحدد لنا طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة، ويحلل تفاصيل تلك التوقعات رغم أن هناك تأكيدًا من قبل علماء الاجتماع نحو مفهوم الدور وفقًا لطبيعة الأداء، أو السلوك أو الفعل، أو التصرف الذي يقوم به الفرد في موقف ومن خلال وقت معين بناء على المعايير التي تعتنقها الأسرة التي ينتمي إليها.[23]
وتستند نظرية الدور على عدد من المبادئ العامة التي أهمها ما يلي:

- ينطوي الدور الاجتماعي الواحد على مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه، وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته.
- يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد ولا يشغل دورًا واحدًا. وهذه الأدوار هي التي تحدد منزلته أو مكانته الاجتماعية، ومنزلته هي التي تحدد قوته الاجتماعية وطبقته.
- أن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي والتفصيلي، وهو الذي يحدد علاقاته مع الآخرين.
- سلوك الفرد يمكن التنبؤ به من معرفة دوره الاجتماعي إذ أن الدور يساعدنا في تنبؤ السلوك.

- لا يمكن شغل الفرد للدور الاجتماعي وأدائه بصورة جيدة وفاعلة دون التدريب عليه، علمًا بأن التدريب على القيام بالأدوار الاجتماعية يكون خلال عملية التنشئة الاجتماعية.
- تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وكفاءة، بحيث لا يكون هناك تناقض بين الأدوار.
- تكون الأدوار الاجتماعية متصارعة او متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة.
- عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع ويتصل المجتمع بالفرد. والاتصال قد يكون رسميًا أو غير رسمي.
- التركيب الخلقي للفرد هو بمثابة التكامل بين التركيب النفسي والأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد بحياته.[24]

ويرى منظور الدور أن العالم الاجتماعي شبكة من الأوضاع أو المراكز المتداخلة والتي يؤدي الأفراد داخلها أدوارًا متعددة، ويمكن أن نميز لكل وضع - مثلما نحدد لدى الجماعات والطبقات والأوضاع المتباينة - أنواعًا متنوعة من التوقعات، تحدد كيف يؤدي الفاعلون سلوكهم بطريقة مميزة، وهكذا يتكون التنظيم الاجتماعي من أنواع متعددة من شبكات المراكز والتوقعات، كما تعطي نظرية الدور اهتمامًا أساسيًا بتحليل ديناميكية شبكة المركز والتوقعات المرتبطة به، بوصفها تحدد العمليات الرمزية الداخلية عند الأفراد ومن ثم أداء الأدوار في آخر الأمر[25].

وقد أشار عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" إلى أن الدور الاجتماعي هو نماذج سلوكية متبادلة يكتسبها الفرد من خلال الاحتكاك بجماعات أخرى غير جماعته؛ حيث إن دور جماعات معينة ينظم طبقًا للأدوار الموجودة عند الجماعات الأخرى التي يحتك بها خلال الحياة اليومية والعملية.[26]

إذن نظرية الدور عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدوار اجتماعية يمارسها الأفراد يشغلون المراكز، فضلاً عن أنها تستند على مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية من خلال أنواع مختلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد، وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. ووفقًا لنظرية الدور يعتبر العالم الاجتماعي شبكة من العلاقات والمراكز المتداخلة، والتي يؤدي الأفراد داخلها أدوارًا متعددة حيث يتكون التنظيم الاجتماعي من أنواع متعددة من شبكات المراكز والتوقعات. والدور نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والسلوك؛ التي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه في من يشغل وظيفة ما أو يحتل وضع اجتماعي معين، وبذلك يترتب على الأدوار

إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة، بمعنى آخر تحاول نظرية الدور التعرف على ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام اذا كان عضوًا في تنظيم، سواء كان هذا التنظيم إداريًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا أو اقتصاديًا، فالفرد في أي تنظيم لديه أدوار محددة يجب أن يقوم بها وتختلف الأدوار تبعا لعوامل مختلفة ومتعددة[27].

ومن مبررات اختيار نظرية الدور أيضًا، استنادها على مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدوار اجتماعية يمارسها الأفراد يشغلون المراكز، فضلاً عن أنها تستند على مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية من خلال أنواع مختلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد، وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وفي ضوء العرض السابق لنظرية الدور فإنه يمكن القول أن موضوع البحث يرتبط بهذه النظرية، من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الدولة على مستوى المؤسسات والأفراد في الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، والدور المنتظر من المشروعات التنموية والمبادرات كمبادرة حياة كريمة في تحسين حياة الفقراء ومحدودي الدخل، وفي تحقيق رؤية التنمية المستدامة 2030.

الدراسات السابقة

جاءت دراسة (Minion،Lauren، et al، 2024) [28] لفهم كيفية تأثير أسعار الطاقة المرتفعة على واحدة من الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، وعلى رأسهم المعرضين لخطر التشرد أو الذين يعانون من تجارب التشرد، من خلال 15 مقابلة شخصية مع مستأجري الإسكان الاجتماعي في أيرلندا الذين خرجوا مؤخرًا من التشرد، وقد أشارت النتائج إلى أن أسعار الطاقة المرتفعة ينتج عنها العديد من المشاعر السلبية، مثل التوتر والقلق الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة، ورصد الحالة الهشة للصحة العقلية والرفاهية للمستأجرين، كما تشير النتائج إلى إنه ربما تكون هناك حاجة إلى نظام دعم مالي واجتماعي مزدوج لتلبية احتياجات الطاقة المحددة للفئات الضعيفة.

وهدفت (دراسة أحمد زين العابدين أحمد، 2023)[29] إلى الوقوف على دور السياسات الحكومية في تحقيق جودة الحياة الأسرية في الريف المصري، بقياس تصورات أرباب الأسرة نحو فاعلية مبادرة حياة كريمة في تحسين جودة الحياة لديهم، وقد اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة في قرية مصرية، وبلغ حجم العينة (٣٠٠ مفردة)، وقد توصل البحث إلى دور مبادرة حياة كريمة في تحسين مستوى جودة الحياة

داخل النسق الأسري برزت في السكن) الأسري، العلاقات الأسرية وديمومتها، جودة الحياة الزواجية داخل الأسرة في الريف المصري، كما كشفت نتائج البحث عن نجاح المبادرة في تقديم وتعزيز الدعم على مستوى الخدمات التي تقدم للأسرة المصرية في المجالات التالية (الاقتصاد، التعليم، الصحة)، مما يصب في نهاية المطاف في رفع درجة جودة الحياة للأسرة الريفية.

كما هدفت دراسة (حنان نصر حسن نصر، 2023)[30] إلى الكشف عن الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية في القرية المصرية، على المستويين الجزئي والكلي خلال الألفية الجديدة، وتسليط الضوء على تداعيات برامج (حياة كريمة)على الحياة في القرية المصرية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتعرف على التحديات التي حالت دون إسهام مبادرة (حياة كريمة) في تحسين نوعية الحياة في الريف. واعتمدت الدراسة على دراسة الحالة، وعلى أداتي دليل المقابلة والملاحظة في جمع البيانات، وبلغ عدد الحالات ثماني عشرة حالة. وأجريت الدراسة الميدانية في قرية (بهيج) التابعة لمركز ومدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها: أن عناصر القوة الأساسية في مبادرة (حياة كريمة) تكمن في قدرتها على الارتقاء بمستوى المعيشة في الريف المصري، وفي توفير بعض فرص العمل، وتطوير المدارس الموجودة وبناء مدارس جديدة، ومجمع خدمات بالقرية. أما عناصر الضعف في المبادرة فتكمن في عدم إقامة مشروعات تنموية حقيقية واقعية في القرية.

في حين تطرقت دراسة (عبير فوزي عبدالفتاح، 2023)[31] إلى الدور الذي يمكن أن يقدمه أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا في دعم التربية السكانية بمحافظة الغربية في ضوء مبادرة حياة كريمة، ولتحقيق هذا الهدف استخدم المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة التي تم تطبيقها على (٤٠٧) عضو هيئة تدريس بجامعة طنطا، وتوصلت الدراسة إلى ربط البحث العلمي بمتطلبات سكان قرى الريف بمحافظة الغربية، ومشاركة الأبحاث مع المؤسسات الأهلية ليستفيد منها المجتمع الأهلي، وتقديم الاستشارات لأفراد المجتمع في المجالات المختلفة في ضوء تخصصه. وأهم الأدوار في دعم التربية السكانية من خلال مجال خدمة المجتمع هي: المشاركة في مبادرات التمكين الاقتصادي للأسر الأكثر فقرًا بقرى محافظة الغربية.

بينما هدفت دراسة (Shi،Chunyu، Yujie He، et al، 2023)[32] إلى كيفية التخفيف من حدة الفقر البيئي لتحقيق الاستفادة من خدمات النظام البيئي المستدامة، وتحسين رفاهية السكان المحليين في

26 مقاطعة جبلية في مقاطعة تشجيانغ، الصين. ومن أجل تعزيز سبل العيش المستدامة للمقيمين تم تحليل ومقارنة المساهمات في سبل عيش 120 مشروعًا لوكالة حماية البيئة، وأكدت الدراسة على أن استراتيجية التنمية تلعب دورا هاما الحد من الفقر، وتعد المشاريع المعتمدة على أن السياحة أكثر فعالية نسبيًا في تحسين رأس المال الطبيعي والاقتصادي، في حين تساهم المشاريع المعتمدة على الزراعة بشكل أكبر في تحسين رأس المال البشري والاجتماعي والمادي والتخفيف من حدة الفقر.

وسعت دراسة (Adjei،.E. A، et al، 2022)[33] إلى تحديد تأثير سد بوي على التخفيف من حدة الفقر لدى الأشخاص المتضررين في مجتمع بوي في غانا، وتم استخدام أسلوب أخذ العينات العشوائية لاختيار المستجيبين للمسح وبلغت عينة الدراسة 120مبحوثًا، وأظهرت النتائج أن سلطات السد قدمت خدمات ومشاريع تنموية للمجتمعات المتضررة من أجل التخفيف من حدة الفقر، وبلغت نسبة أفراد المجتمع الذين أكدوا توفير الكهرباء والبئر ومركز الاتصالات والمرافق السكنية حوالي 73%، كما زادت فرص العمل لمن هم في منتصف العمر في المجتمع بنسبة تزيد عن 75%، في حين بلغ الاستقرار الاقتصادي في السوق أكثر من 80%، كما أظهرت النتائج أن وجود الطاقة المائية كان له تأثير كبير على التوظيف وإمدادات الطاقة والزراعة والصحة والمرافق الاجتماعية والبنية التحتية للأشخاص المتضررين المقيمين في مجتمع بوي.

بينما جاءت دراسة (Huang،Yatao، et al، 2022)[34] لتناول خدمات الطاقة الحديثة التي تقترب من الكمال بوصفها أساس التنمية المستدامة، كما هدفت لقياس فقر الطاقة من منظور متعدد الأبعاد والكشف عن تطوره الديناميكي وماله من أهمية عملية مهمة لصياغة سياسات الطاقة وتحسينها، وتم تقدير نسبة البقاء واحتمالية الهجرة للأسر في ولايات مختلفة من خلال نموذج المتحرك والمقيم، وتم تحليل محدداتها على مستوى الأسرة والمجتمع من خلال النموذج الخطي الهرمي، وتظهر النتائج أن فقر الطاقة متعدد الأبعاد في مقاطعات الصين الست قد انخفض، وهاجرت معظم الأسر إلى ولايات أفضل، مما يشير إلى عدم وجود فخ فقر الطاقة في الصين، ومع ذلك، هناك مخاطر العودة إلى الفقر في بعض الأسر.

وركزت دراسة (Victor Raul،2021)[35] على أن الهدف الرئيس لأي مجتمع تحقيق رفاهية أفراده وسعادتهم، ومن ثم فسعادة الأفراد ذات أهمية اجتماعية واقتصادية قصوى. وقد كان شغل هذه الدراسة الشاغل معرفة العوامل التي تؤثر في سعادة السكان. وترتبط سعادة السكان من حيث المبدأ بعدد من العوامل، منها: مستوى الدخل، والمسكن، والوظيفة، واعتمدت هذه الدراسة على مفهوم متعدد الأبعاد لنوعية الحياة، وعلى

نموذج يتحدد من خلاله مدى اعتماد سعادة الناس على الرفاهية، أو نوعية الحياة التي يوفرها لهم عملهم، ووضعهم الأسري، ومستوى دخلهم، ومكان إقامتهم. وتم جمع البيانات من خلال مسح اجتماعي لعينة ممثلة للمواطنين الإسبان، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة، مؤداها أن من يتمتعون بأعلى مستوى من الرفاهية أو جودة الحياة هم الذين يدعون في الغالب أنهم سعداء.

بينما هدفت دراسة (اسلام محمد رمضان على العمادي، 2019)[36] إلى بناء مقياس لكيفية قياس أبعاد الاستبعاد الاجتماعي للقرى الأكثر فقرًا في محافظة الوادي الجديد، واعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي، والمنهج الوصفي، باستخدام أدوات الملاحظة ومقياس للاستبعاد الاجتماعي، والمقابلة. وقد أجريت هذه الدراسة على مركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، حيث تم سحب عينة عشوائية، من قريتين من قرى مركز الخارجة، وهما: قرية الشركة 55 وقرية فلسطين بلغت 348 مبحوثًا. وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج منها: تم إثبات الفرضية القائلة بأنه كلما قل المستوى الاقتصادي كلما زاد التهميش والاستبعاد الاجتماعي، حيث إن مستوي دخول الأفراد في كلتا القريتين متدنٍ جدًا حتي يصل إلى 4،86% ودرجة التهميش والاستبعاد الاجتماعي في كلتا القريتين مرتفع حتي يصل إلى 83،1% في قرى الشركة 55 في مقابل 81.2% في قرية فلسطين.

ويتلخص الهدف الرئيسي لدراسة (ماجدة قطب علي، 2015)[37] في بناء مقياس للاستبعاد الاجتماعي يصلح تطبيقه في ظروف المجتمع الريفي المصري، في حين تتلخص الأهداف الفرعية في الآتي: التعرف على درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده بالقرى المدروسة بكل من محافظتي الدراسة، تحديد الفروق في درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده المختلفة بين القريتين مرتفعتا التنمية والقريتين منخفضتا التنمية المدروسة بكل من محافظتي الدراسة، واعتمدت الدراسة على مقياس الاستبعاد الاجتماعي، وتم اختيار محافظتي الشرقية حيث يوجد بها أكبر عدد من السكان الفقراء بالوجه البحري، ومحافظة أسيوط ممثلة لفقر محافظات الوجه القبلي. وبناءً عليه فقد تم اختيار كل من المراكز الإدارية والقرى التابعة لها وفقًا لمؤشر قيمة دليل التنمية البشرية بمحافظتي الدراسة، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت ٨٠٠ مبحوثًا يمثلون السكان الريفيين بقرى الدراسة الثمانية، وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن ٧٣،١% من العينة الإجمالية للدراسة مستبعدين من جملة الإنفاق بمستوياته المختلفة، وأن المتوسط الحسابي للاستبعاد من جملة الإنفاق لمحافظة الشرقية قد بلغ ١،٨ مقابل ٣،٠٩ بمحافظة أسيوط، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الاستبعاد من الإنفاق بمحافظة أسيوط عنه بمحافظة الشرقية، كما

اتضح أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين 77% من إجمالي عينة الدارسة بالمحافظتين مستبعدين من جملة المشاركة في أنشطة المجتمع بمستوياته المختلفة، وأن المتوسط الحسابي لدرجة الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظة الشرقية يبلغ 4.02 مقابل ٤٩،٢ بمحافظة أسيوط، ويشير ذلك إلي ارتفاع مستوى الاستبعاد من جملة المشاركة في أنشطة المجتمع بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط.

بصفة عامة يمكن القول أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في تحديد منهجيتها، وأدوات جمع البيانات وطريقة اختيار العينة، بالإضافة لتوجيه نظر الباحثة في القدرة على التنبؤ بأدوات الحماية الاجتماعية اللازمة، والتي تمكّن الأسر من إدارة الأخطار بصورة أفضل واتخاذ سبل معيشة أكثر ملائمة، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول الفئات الفقيرة والمهمشة وسبل الارتقاء بها، بينما تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم أدوار المشروعات التنموية المجتمعية، بأبعادها الاجتماعية الإنسانية للتخفيف من حدة الفقر عن كاهل الفئات المهمشة في ضوء مبادرة حياة كريمة، وهذا ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

محاور البحث

المحور الأول: مشكلة الفقر في مصر رؤية سوسيولوجية:

إن الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، لأنه ليس قدرًا مقدورًا وإنما هو ثمرة سياسات مختلة أو منحازة، وأنه ظاهرة تمكن، كما يجب مكافحتها، ويتجسد الفقر في أشكال متداخلة من الحرمان ترتبط بالوصمة والتمييز وعدم الأمان والاستبعاد الاجتماعي. ولا يقتصر الفقر فقط على كونه نقصًا في السلع المادية والفرص المتاحة مثل التوظيف وملكية الأصول المنتجة والمدخرات. بل يتمثل أيضًا في نقص الأصول غير المادية والخيرات الاجتماعية، مثل، الهوية القانونية، والصحة الجيدة، والسلامة الجسدية، والتحرر من الخوف، ومن العنف، والقدرة التنظيمية، والقدرة على ممارسة التأثير السياسي، والقدرة على المطالبة بالحقوق، والعيش باحترام وكرامة.(38)

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما يشكل الفقر والحرمان خطر على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، فقد يولّد بيئة خصبة تنمو فيها

أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف، والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر، وبالتالي فإن الحد من الفقر بتضمن آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي، فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجانًا، وبكميات ونوعيات مناسبة، ولكن أفرادًا وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات، كما أن وضع المرأة أكثر حرجًا من الرجل من حيث تأثرها بأي تغيرات اقتصادية، خاصة أن المجتمع المصري قد بدأ في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

ففي عام ٢٠١٥م أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن نسبة المصريين تحت خطر الفقر فكانت ٢٦،٣% من السكان، مما يعنى أن أكثر من ربع المصريين دون خط الفقر، الأمر الذي يوضح المعاناة والمأساة التي يعيشها المواطن البسيط في حياته اليومية، فقد أظهر تقرير بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك - الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري باستمرار- ارتفاع نسبة الفقر بمصر كل عام عن سابقه حيث تمثل نسبة ٢٦،٣% في التقرير الأخير عام ٢٠١٢م - ٢٠١٣م ، بزيادة 1،1% عن العام السابق، بينما بلغت نسبة الفقر المدقع 4،4% من السكان (39).

وفي دراسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومركز العقد الاجتماعي التابعين لمجلس الوزراء المصري عام 2014، بلغت نسبة الفقراء في القرى الـ 151 الأكثر فقرًا في مصر 84% من السكان، وفقًا لأهداف الألفية التي حددتها الأمم المتحدة، وهذه النسبة تقرع أجراس الخطر، إذ يمثل الفقر بيئة خصبة للتطرف والإرهاب، وتضيع في المجتمعات شديدة الفقر كثير من القيم والمبادئ التي ترقى بها الشعوب، ناهيك عن انتشار الأمراض والأوبئة، وتراجع الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على المعونات الخارجية التي لابد لها من نفاد(40).

وقد حددت الدول العربية ومنها مصر وكذلك المجتمع الدولي الحد من الفقر كهدف من أهداف التنمية المستدامة، وينص الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" ويتضمن هذا الهدف خمس غايات:

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليًا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

ـ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده، وفقًا للتعريفات الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.
ـ استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.
ـ ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها، وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.
ـ بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ، وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030. (41)

إن خطط مكافحة الفقر والتهميش ورفع مستوى الدخل لا تبرز كخطط مستقلة وقائمة بذاتها، بل تندرج في الإطار العام والشامل لتحقيق وتأمين متطلبات النهوض والنمو الاقتصاديين، وتعتبر مكافحة الفقر والبطالة نتاج طبيعي لهذا النمو، مما يعني أن النمو الاقتصادي يُشكل مفتاح السياسة الاجتماعية للدول، وفي ظل وجود سياسة اقتصادية مدروسة من شأنها أن تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي للدول تأتي سياسة مكافحة الفقر، هذه السياسة التي يجب أن تتضمن:

- زيادة دخول الفقراء، أو زيادة قدرتهم الذاتية على تنمية مواردهم، وهذا من خلال رفع الأجور الحقيقية وتخفيض البطالة وزيادة فرص العمل المنتج، ورفع مستوى القوى العاملة لتصبح أكثر إنتاجية، وأكثر قوة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.
- تخفيض تكلفة الحاجات الأساسية بجميع الطرق الممكنة، وهذا من خلال الحد من التضخم وتخفيض مستوى الأسعار، وتوفير الخدمات الأساسية للفقراء وتخفيض أسعارها وتأمين الأساسي منها مجانًا، ووضع سياسات رعاية صحية وإسكانية وتخفيض نفقات التعليم.
- ضخ الموارد والمساعدات الفورية والبشرية، والتعويضات النقدية والعينية وأشكال الدعم المختلفة العموم الفقراء.
- إعادة توزيع الثروة من دخول وميزات وخدمات.
- توجيه الإنتاج بما يخدم الاستهلاك من حيث الجودة والأسعار والأذواق.

- إعادة تشغيل الموارد الإنتاجية في صالح الفقراء.
- تنمية الريف وتشجيع الصناعات الريفية باستخدام التكنولوجيا المتوسطة.(42)

وقد أوضح البنك الدولي عدد من المداخل للتخفيف من حدة الفقر تظهر فيما يلي:

شكل رقم (1)
مداخل للتخفيف من حدة الفقر

ومن هنا تبرز أهمية برامج ومشروعات وسياسات التخفيف من حدة الفقر، وتحديدًا ما يعرف بمنظومة الحماية الاجتماعية والتي تشتمل على شبكات الأمان الاجتماعي، التي تنامت أهميتها وبرزت في الأدبيات التي تناولت مشكلة الفقر وآليات مكافحته كوسيلة لابد من الاهتمام بها، سواء من الدول ذاتها أو من المنظمات الدولية ذات العلاقة؛ كمنظمات الأمم والبنك الدولي، وبالذات لتدعيم جهود الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل ومساعدتها لتنمية تلك الشبكات؛ ليس لفعاليتها فقط في مكافحة الفقر بصفة عامة، ولكن لأنها أدوات أساسية للمجتمع يمكن من خلالها حماية الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية ضد المخاطر، والأزمات الطارئة المؤدية للفقر والاحتياج خاصة بين الفئات الضعيفة[43].

المحور الثاني: المشروعات المجتمعية التنموية الخصائص والسمات

تظهر أهمية المشروعات التنموية لاهتمامها بمجالات متعددة، ومرتبطة بالأهداف المجتمعية والاقتصادية التي يسعي إليها المجتمع عندما يضع خطة شاملة لتطوير المجتمع، وتنميته من أجل الوصول إلى مجتمع أفضل، وتعتبر المشروعات المجتمعية الدعامة الأساسية في تحقيق رفاهية ورخاء المجتمعات، وذلك من خلال إمداد هذه المجتمعات بما تحتاجه من مختلف الخدمات والسلع، سواء كانت هذه السلع إنتاجيه أو استهلاكية أو

متمثلة في صورة مشروعات. إذ تعمل هذه المشروعات وخاصة التنموية علي توسيع قاعدة الخدمات والتي بدورها تدفع عجلة الإنتاج والتقدم في هذه المجتمعات، وتعتبر المشروعات إحدى وسائل تطوير المجتمعات والمنظمات بشكل متوازن، سواء كانت هذه المشروعات ربحية أو خدمية. وترى العديد من الدول الحديثة أن إنشاء وتشغيل المشروعات هو سبيلها الوحيد لتخلص من مشكلاتها، حيث تساعد المشروعات على تحقيق التنمية الشاملة للأفراد والجماعات والمنظمات، ومن ثم المجتمع. إن المشروعات بصفة عامة - والمشروعات المجتمعية بصفة خاصة - تعمل علي زيادة دخل الأسر والجماعات، وتحسين مستوي المعيشة مما تجعل المجتمع يعيش حياة كريمة(44).

وتعد المشروعات المجتمعية جزءًا من منظومة المشروعات الكبيرة وتعتمد على نفس عناصرها، إلا إنها تختلف من حيث حجم رأس المال وعدد العمليات التي تجرى على منتجاتها، ونوع التكنولوجيا المستخدمة وعدد العمال.

وتتميز بالخصائص التالية:

- خصائص اقتصادية: من خلال ما توفره من فرص عمل وعنصر رأس المال، وبخاصة في الأنشطة التي تناسب الإنتاج أو تلك المشروعات التي تعتمد على مهارة يدوية.

- الخصائص الفنية: يمكنها استخدام فن إنتاجي مناسب الاستخدام الأمثل لباقي عوامل الإنتاج، وقد تستخدم معدات أو إمكانيات مستعملة من قبل، مما يعنى إمكانية استيراد هذه المعدات بأسعار تقل كثيرًا عن تكلفتها الأصلية، وتشغيلها لفترات طويلة نسبيًا، مع صيانة بتكلفة مناسبة.

- الخصائص الإدارية:

- في الغالب مالك المشروع هو مديره.
- تتأثر القرارات الإدارية الخاصة بالمشروع بخصائص شخصية المالك.
- غالبًا يعمل من خلال بيئة محلية.
- في الغالب يتخذ شكل قانوني فردى أو تضامني.
- مصادر تمويل المشروع المتاحة محدودة والبدائل المطروحة قليلة.

كما تتميز المشروعات بعدة خصائص أخرى كما يلي:

- المشروعات تبدأ من مشكلة أو حاجه معينة يتم تحديدها ضمن إطار منظم.
- المشروعات تتضمن الاستثمار الأمثل للموارد في ظل وجود أهداف محددة وندرة في الموارد.

- المشروعات لها أهداف ثلاثية الأبعاد هي: برنامج زمني محدد، وجود موازنه محددة، ووجود أهداف محددة وأداء مرغوب فيه.
- المشروعات تتميز بالخصوصية، فهي غالبًا فريدة من نوعها أو أهدافها الخاصة.
- للمشروع هدف أساسي ويتعايش مع الأمور الحياتية من البداية حتى النهاية.
- يتسم المشروع بخصوصية الوقت والتكلفة ومتطلبات الأداء، أي ينفرد بالسعي نحو إنتاج مجموعه من الخدمات في ضوء وقت محدد، وتكلفة وجودة عالية(45).

وتتسم المشروعات المجتمعية بالعديد من الصفات التي تميزها، من أهمها(46):

- **تنمية المصادر:** نظرًا لما تتمتع به المشروعات المجتمعية من مرونة تتمثل في توسيع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها.
- **استخدام تقنية بسيطة:** إن المشروعات المجتمعية تستخدم تقنية سهلة وبسيطة، وليست متخلفة، حيث تتصف هذه التقنية بأنها ذات تكلفة أقل وهو ما يشكل عنصرًا مهمًا، خاصة في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية.
- **تنويع الهيكل الصناعي:** فالمشروعات المجتمعية يمكن أن تساهم بدور فعال في مجال تنويع الهيكل الصناعي والتجاري، فعندما يكون الطلب على أحد المنتجات محدودًا يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات الخاصة بالمشروعات المجتمعية، لتصبح هي السبيل إلى تحقيق هذا الدور، وهذا النوع من الانتشار والنمو من شأنه أن يساهم في استقرار وتقوية الشباب داخل مجتمعاتهم.

أهداف المشروعات المجتمعية التنموية:

تهدف المشروعات المجتمعية إلى تحقيق الأهداف التالية(47):

- تحقيق منظومة التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتبصير الأهالي بالجهود الرسمية وكيفية تفعيلها في خدمة أهالي المجتمع الموجود.
- اطلاع أفراد المجتمع على المشكلات التي تواجه المؤسسات الرسمية في دورها، والمعوقات التي تواجهها في أداء رسالتها كما هو الحال

في العديد من المؤسسات، لذلك تتميز المشروعات المجتمعية عن غيرها من المشروعات والبرامج الأخرى.

- تأصيل قيم المواطنة وتعريف المواطن بالحقوق والواجبات، وكيفية تحفيز مختلف الفئات في دفع مسيرة التنمية.
- تأصيل قيمة العطاء بين القادرين على العطاء المادي والمعنوي في رفع المعاناة عن محدودي الدخل، من خلال دعم المشروعات المجتمعية بالدعم المادي والمعنوي في مختلف المجالات.
- تعليم وتدريب أفراد المجتمع على العمل التطوعي بالمشروعات المجتمعية.
- المساهمة بإيجابية وفاعلية في نجاح كافة المشروعات المجتمعية.
- تنظيم إيرادات المشروع سواء كانت مادية أو معنوية(48).
- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك المشروعات للوصول إلى الأهداف التي صممت من أجله، وإيجاد الخدمات المختلفة التي تساعد على توفير حياة كريمة، وتوفير أسواق جديدة للخدمات والموارد التي يمكن الاستفادة منها أو استغلالها.
- توفير فرص عمل للذين ليس لهم مهنة أو حرفة والقيام بتدريبهم من خلال الورش والدورات والندوات التدريبية المختلفة.
- البقاء والاستمرارية وتحسين مستوى المجتمع التي أنشئت من أجله.
- زيادة الدخل القومي وتنمية مستوي المعيشة للأفراد والجماعات والمجتمع، وتحقيق تنمية للمجتمع من كافة الجوانب التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية.

الشروط التي يجب أن تتمتع بها المشروعات المجتمعية لتحقيق الاستدامة:

لابد من أن يغطى المشروع تكاليفه بواسطة الاستمرارية الذاتية للتمويل؛ وذلك عندما ينتهي تمويل الجهة الداعمة للمشروع، أي أن يقوم المشروع على تغطية تكاليفه من إيراداته الذاتية.

الاستمرارية والمحافظة على نتائج وآثار المشروع نفسها على المجتمع المحلى، حتى لو تغيرت أو عدلت الفعاليات الأساسية للمشروع، أي أن تستمر المنافع على الفئة المستهدفة بعد أن تنسحب الجهة الممولة أو المنفذة.

توجيه وخلق مهارات وشكل مؤسسي، بحيث يصبح المشروع ذا تمثيل محلى ذاتي عند انسحاب الجهة المنفذة للمشروع، وتظهر أهمية

استدامة المشروعات من خلال ثلاثة أبعاد: الجدوى الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية، ولا بد أن تكون هذه الأبعاد مترابطة بطرق مختلفة، بحيث لا يمكن للمسؤولية البيئية والاجتماعية أن تقفا بمعزل عن الجدوى الاقتصادية، حيث يجب أن تستمر المشروعات وتواصل تقديم الخدمات التي يرغب المجتمع فيها(49).

مقومات نجاح المشروعات المجتمعية التنموية

ـ أسلوب التخطيط

أسلوب التخطيط في وضع خطة المشروع، هو الأسلوب العلمي الذي تستخدمه الدولة؛ لتحقيق أهدافها القومية التي رسمتها سياستها العامة في فترات تتناسب مع قدرة المجتمع على استيعاب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن أسلوب التخطيط يمكِّن الشعب من المشاركة الفعالة في اقتراح ووضع الخطط ومتابعتها وتقويمها، فهو أكثر الأساليب واقعية في شأن تنفيذ البرامج والمشروعات، وتحقيق الأهداف، ولعل ذلك لأنه يراعي دائمًا في وضع الخطة كافة الإمكانيات المتاحة، وبذلك تكون الخطة واقعية من الناحية المادية، مما يرقي بها إلى التنفيذ بالإضافة إلي أن التخطيط يحقق تنظيم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة، وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي يوفر الجهد والوقت والتكاليف(50).

ـ المشاركة المجتمعية

من أهم مقومات نجاح المشروعات المجتمعية المشاركة المجتمعية، وتعتبر المشاركة حجر الزاوية في بناء طريقة تنظيم المجتمع، ولهذا تحظى بعناية كبيرة من حيث الأساليب التي تستخدم للوصول إلى المشاركة كهدف، والأساليب التي تستخدم أيضًا، بحيث تكون وسيله لتكوين قيم اجتماعيه جديدة، وقد عرفت الأمم المتحدة المشاركة المجتمعية على أنها خلق الفرص لتمكين أفراد المجتمع من المساهمة الفعالة والتأثير على عملية التنمية، وأن يتقاسموا بصورة متساوية ثمار عملية التنمية، وهناك مستويات مختلفة من المشاركة تتراوح بين عملية التشاور البسيطة، إلى صنع القرار بصورة مشتركة، إلى الإدارة الذاتية من جانب المنتفعين أنفسهم، وتتحدد الدرجة الفرعية لمشاركة أصحاب الشأن من خلال عملية تفاوضية، ويعني ذلك وضع المنتفعين في قلب العملية التنموية التي سيعدونها وفقًا لعمليات التعلم التي يكتسبونها واحتياجاتهم الخاصة، ويوضح الشكل التالي دور المشاركة في المشروعات المجتمعية التنموية:

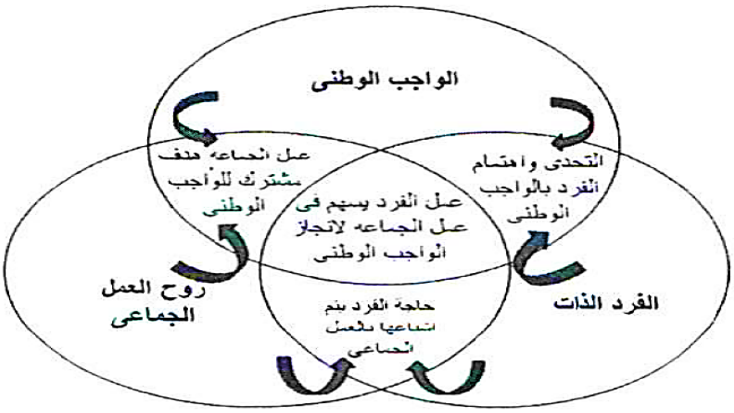

شكل رقم (2)
دور المشاركة في المشروعات المجتمعية التنموية

إن عملية إشراك جميع أصحاب الشأن لا بد أن يتم بصورة متساوية ونشطة في صياغة استراتيجيات التنمية وفى جميع المراحل من تحليل، وتخطيط وتنفيذ، ورصد، وتقييم النشاطات الإنمائية، وتتم عملية الإشراك هذه من أجل اتاحة الفرصة لوضع عملية تنمية أكثر عدلاً، وبغية تحصيل تنمية حقيقية يشارك فيها الجميع، يجب أن يراعى في المشروعات أو الأعمال التي تستهدف مساهمة الفرد أو مجموعة من المجتمع بأن لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة(51).

وتتجلى أهمية المشاركة المجتمعية التنموية والتأثير الإيجابي لها على عملية التنمية؛ من خلال أربعة عناصر أساسية، هي:

- أن الخيارات والتفضيلات المتعلقة بنوعية الحياة ونمطها تتشكل في المجتمع على مستوى العائلات والأفراد، وهؤلاء هم أكثر قدرة على تحديد أولوياتهم بشكل أكثر دقة وفعالية، الأمر الذي يساعد على زيادة كفاءة استغلال الموارد، وتحسين البيئة.
- أن المشاركة المجتمعية تستدعي تفاعلاً والتزامًا واضحًا من كل أعضاء المجتمع، بهدف ضمان نجاح الأنشطة المشتركة؛ المعبرة دائمًا عن احتياجات المجتمع الحقيقية.
- أن المشاركة المجتمعية تعمل على تجميع الموارد وتنويع المهارات واستراتيجيات العمل من داخل المجتمع، لتنشئ مشروعات أو برامج مميزة مملوكة للمجتمع، يتم فيها استغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

- أن المشاركة المجتمعية تضمن تنفيذ عمليات المتابعة، وإجراءات التصحيح المترتبة على الرقابة والتقييم بواسطة المجتمع ذاته ولمصلحته[52].

المحور الثالث: مشروع حياة كريمة:

تحت رعاية رئيس الجمهورية قامت الحكومة المصرية بإطلاق مبادرة حياة كريمة، والتي تستهدف ما يقرب من (٥٨٠٠٠٠٠٠) ثمانية وخمسون مليون مستفيد، كما تعد أكبر مشروع تنموي لتطوير وتنمية الريف المصري والنهوض به، حيث تصل تكلفة تلك المبادرة لنحو (٧٠٠) سبعمائة مليار جنيه مصري، إذ تستهدف توفير كل الخدمات في الريف، والغاز والكهرباء والتأمين الصحي الشامل وتطوير البنية التحتية وتوفير حياة كريمة ولائقة للمواطن، كما تستهدف الأطفال المتسربين من التعليم، وكذلك الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم، والاهتمام بالنساء في سن الحمل والإنجاب، والتمكين الاقتصادي والتوعية، ودعم المزارعين، وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التي من شأنها ضمان حياة كريمة ولتكون مظلة من الحماية والأمان الاجتماعي، شاملة ومتكاملة ومستدامة مبنية على الحقوق والواجبات، توفرها الدولة للمستحقين من فئات المجتمع، بهدف وقايتهم من الفقر، وتمكينهم من تحقيق أفضل مستوى معيشي، والتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع [53].

وتُمثل المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» نموذجًا للشراكة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ لتعزيز رأس المال البشري للفئات الأكثر ضعفًا في القرى المُستهدفة من المبادرة، إلى جانب تحسين مستويات المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا (الإسكان اللائق وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي)، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، ومن ثم تتطابق العديد من أهداف مبادرة حياة كريمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، التي تُركِّز بشكل أساسي على التخفيف من حدة الفقر، والقضاء على الجوع، وتوفير الصحة والتعليم الجيدين، فضلًا عن مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي[54].

وقد بدأ التخطيط للمشروع القومي لتحديد احتياجات القرى الأكثر فقرًا، عن طريق وزارة التنمية الاقتصادية وزارة التخطيط (سابقًا)، فهي رائدة التخطيط في مصر، حيث أن أجهزة التخطيط في مصر تنقسم إلي:

- أجهزة مركزية للتخطيط مثل وزارة التنمية الاقتصادية.
- أجهزة فرعية نوعية متخصصة (إنتاج - خدمات على المستوي القومي والمحلي مثل الوزارات، وفروعها).
- أجهزة فرعية عامة حسب المستوى الجغرافي كالمجالس المحلية للمحافظات.
- أجهزة متابعة وتقويم مثل إدارات الرقابة والمتابعة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للمحاسبات الإدارية والرقابة الإدارية[55].

ويستهدف المشروع تطويرًا شاملاً في ٢٦ محافظة بعد استبعاد القاهرة لخلوها من القري، ويستفيد منها نحو ١٨ مليون مواطن، ويبلغ عدد القرى المصرية المستهدف تطويرها ٤٧٤١ قرية وتوابعها ٣٠٨٨٨ عزبة وكفرًا ونجعًا، في إطار التغيير الجذري لحال وواقع قرى الريف وتوابعها من عزب وكفور ونجوع، من كافة جوانب البنية الأساسية والخدمات والنواحي المعيشية والاجتماعية والصحية.

وتم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى وتشمل القرى ذات نسب الفقر من ٧٠% فأكثر.
- المرحلة الثانية وتشمل القرى ذات نسب الفقر من ٥٠ إلى ٧٠%.
- المرحلة الثالثة وتشمل القرى ذات نسب الفقر أقل من ٥٠%.

وتم تحديد القرى واختيارها بشكل علمي بناء على عدة معايير:

أولها نسبة الفقر بوجه عام، بالإضافة إلى المراكز التي تضم القرى الأكثر تصديرًا لفكرة الهجرة غير الشرعية، ونسبة القرى التي تضم أسرًا تشمل نساء معيلات وأخيرًا نسبة الأمية، مع مراعاة التالي: -

- ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء.
- انخفاض نسبة التعليم، وارتفاع كثافة فصول المدارس. الاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية.
- سوء أحوال شبكات الطرق.

وبناءً على هذه المعايير تم ترتيب المراكز من رقم 1 حتى 188، حتي ثم اختيار المراكز الأقل حظًا في التنمية، وشملت ٣٥ مركزًا في الصعيد، و ١٦ مركزًا في الوجه البحري، ويلاحظ أن أغلب المراكز المحددة موجودة في محافظات قنا وسوهاج والمنيا، وأسيوط، مما يعني أن أكثر من ثلثي المراكز الأكثر فقرا موجودة في صعيد مصر[56].

بينما تتركز أهداف مشروع «حياة كريمة» في:

- الارتقاء بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي للأسر الأكثر احتياجًا في القرى الفقيرة، وتمكينها من الحصول على جميع الخدمات الأساسية، وتوفير فرص عمل وتعظيم قدراتها الإنتاجية بما يسهم في تحقيق حياة كريمة لها.
- تنظيم صفوف المجتمع المدني وتعزيز التعاون بينه وبين جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وتوحيد الجهود التنموية.
- التركيز على بناء الإنسان والاستثمار في البشر. عن طريق الاستفادة من قدرات ومهارات الكوادر المصرية، خاصة الشبابية منها، في المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشروع [57].
- التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.
- التنمية الشاملة للمجمعات الريفية الأكثر احتياجًا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، لتوفير حياة كريمة مستدامة على مستوى الجمهورية.
- إشعار المجتمع المحلي بفارق إيجابي في مستوى معيشتهم.
- سد الفجوات التنموية بين المراكز والقري وتوابعها.
- إحياء قيم المسئولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة، لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقري وتوابعها.

وترتكز المبادرة على تضافر جهود الدولة مع خبرة مؤسسات المجتمع المدني، ودعم المجتمعات المحلية في إحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين ومجتمعاتهم على حد السواء، في ظل أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين مع توفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين، وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية [58].

وللمشروع العديد من الفوائد على الواقع المصري ككل، وكذلك له العديد من الفوائد الاجتماعية والتنموية الاستراتيجية والتي تشمل التالي:

- مشروع تغطي عوائده الإيجابية 51% من المصريين يمثل سكان الريف المصري بمحافظات مصر ال ٢٧ باستثناء القاهرة، وهذا يعنى أن أكثر من نصف السكان بمصر يعيشون بالريف.
- مشروع يعالج حالة التهميش التي شعر بها سكان الريف بالماضي، فدائمًا ما كان الريفيون يشعرون بحالة من عدم الارتياح لعدم شمول التنمية لهم، ومنها مشروع حياة كريمة وتبطين الترع الذي أنجز حتى الآن ١٠٠٠ كيلو، لتسهيل وصول المياه إلى نهايات الترع التي كانت تعاني من الشح والهدر المائي.

- مشروع لتحريك الاقتصاد المصري من حالة المتباطئ التي يمر بها الاقتصاد العالمي.
- مشروع يمثل طوقًا للنجاة للصناعات المصرية للخروج من أزماتها، والعمل بكامل طاقتها الإنتاجية التي كانت متوقفة في بعض المصانع.
- مشروع يهدف إلى تعميق مطلق الحماية الاجتماعية. فهذا المشروع العملاق مع مشروعات أخرى مثل تكافل وكرامة وغيرها؛ يهدف إلى تحسين جودة الحياة لقطاع عريض من المصريين، حيث سيتم العمل بالتوازي في حل مشكلات كل قرية من طرق ومياه وصرف وكهرباء وخدمات وغيرها.
- مشروع يحقق تحديثًا كاملاً لقاعدة بيانات أكثر من نصف سكان مصر.
- مشروع يمثل إتمام مراحل تثبيت أركان الدولة المصرية (59).

الإجراءات المنهجية للبحث:

منهج الدراسة وأداتها:

أ. منهج الدراسة

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة، ودراسة الظروف المحيطة بها، بهدف وصفها وصفًا دقيقًا من كافة جوانبها، ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة، خاصة فيما يتعلق برصد دور المشروعات التنموية في الحد من الفقر مشروع حياة كريمة نموذجًا بمجتمع البحث. ولذا اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، لأنهما من أكثر الأساليب المنهجية ملائمة لموضوع البحث الراهن.

ب- أدوات الدراسة

اعتمد البحث على أداة المقابلة في جمع البيانات على عينة عمدية من المسؤولين عن مشروع حياة كريمة بمحافظة دمياط، قوامها 10 مبحوثين؛ للوقوف على دور المشروعات التنموية في الحد من الفقر

مشروع وتداعياته بمجتمع البحث، والوقوف على أبرز التحديات التي تطبيق وتنفيذ مشروع حياة كريمة على أرض الواقع.

- مجالات الدراسة:

المجال الجغرافي:
طبقت الدراسة في مدينة كفر سعد، إذ تعد مدينة كفر سعد بمحافظة دمياط من أشهر مراكز المحافظة وأكبرها من حيث المساحة، فهي تقع شمال شرق دلتا النيل الواقع أقصى شمال مصر، وهي عاصمة مركز كفر سعد الذي يضم مدينة دمياط الجديدة والعديد من القرى والعزب. واشتهرت كفر سعد بالزراعة فأغلب سكانها سواء بالمدن والقرى يعملون بالزراعة، حيث إن الطابع الغالب على السكان الاشتغال بالزراعة نظرًا لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية داخل نطاق كفر سعد. وأنشئت عام 1960 ويحدها من الشمال قرية الرياض ومن الجنوب كفر سعد البلد ومن الشرق ترعة البلامون ومن الغرب المحمودية، ومركز كفر سعد يضم العديد من المدن والقرى والعزب أشهرها مدينة تفتيش كفر سعد ومدينة ميت أبو غالب، وتم اختيار كفر سعد لمتابعة تنفيذ مشروعات المبادرة الرئاسية حياة كريمة بالقطاعات المختلفة، والتي تجري بالمرحلة الأولى بمحافظة دمياط بمركز كفر سعد بعدد ٢٨ قرية بعدد ٢١٩ تابع بإجمالي عدد ٥٣١ مشروع بإجمالي تكلفة ٣.١٧١٢٣ مليار جنيه تقريبًا.
ب. المجال البشري: هو جميع القائمين على تنفيذ مشروع حياة كريمة بكفر سعد بمحافظة دمياط.
ج. المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية من شهر مارس إلى مايو 2024.

عينة الدراسة:
تم اختيار العينة لكي تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، وذلك في ضوء المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث تم اختيار عينة من المسؤولين عن تنفيذ مشروع حياة كريمة بمحافظة دمياط ممثلة لمجتمع الدراسة وقد بلغ إجمالي العينة (10) مبحوثين.

خصائص عينة الدراسة:
أظهرت البيانات الأولية لعينة الدراسة أن نسبة الإناث جاءت أعلى بعدد (6) مقابل (4) للذكور، وجاءت المرحلة العمرية لعينة الدراسة

تتراوح بين (35-50)، أما عن المهام الوظيفية فقد جاء المنسقين في مقدمة المهام الوظيفية بعدد (5) مبحوث، أما عن سنوات الخبرة فقد جاءت سنوات الخبرة (10سنوات فأكثر) في مقدمة سنوات الخبرة.

ثانيًا: أهمية مشروع حياة كريمة:

أما عن دور الدولة في تنمية المشروعات القومية، أكدت نتائج الدراسة على أهمية دور الدولة في تنمية المشروعات القومية، حيث تمثل المشروعات القومية طوق النجاة والقفزة الصحيحة في الاتجاه الصحيح، وانطلاقة عملاقة وقوية للتنمية لما توفره من فرص للعمل، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة وما تضيفه من طاقة إنتاجية للاقتصاد القومي، وذلك بقيادة المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية؛ التي تمثل نموذجًا في القوة والإنجاز بقيادة مباشرة وكاملة وحازمة من السيد رئيس الجمهورية، ومشاركة القطاع الخاص من خلال شركاته ومؤسساته وفرق عمله تحت قيادة الحكومة - في إنجاز المشروعات القومية وقطاع المؤسسات المدنية تحت إشراف وقيادة القطاع الحكومي في الدولة، خاصة تلك المشروعات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي في المجتمع المصري، فقد غطت المشروعات القومية كافة مجالات الحياة في المجتمع، ومنها المجالات الاجتماعية والتعلمية والاقتصادية والتنموية والثقافية، لتحقيق العدالة وجودة الحياه، وشعور كل فرد في المجتمع أن هناك تغييرًا حقيقيًا من خلال القضاء على الفقر، وخفض معدلات البطالة، وتحويل القرى من قرى مستهلكة إلى قرى منتجة.

وفي هذا الصدد أكدت المقابلة رقم (5) وعلى حد قوله – على "هي مشروعات خدمية بناءً على توجيهات من الرياسة لتطوير الريف المصري تمت في مدينه دمياط المرحلة الأولى لحياه كريمة بمركز ومدينة كفر سعد".

وفيما يتعلق بالأهداف المرجوة من وجود هذه النوعية من المشروعات في نطاق المحافظة، أكدت نتائج الدراسة على العديد من الأهداف المرجوة من وجود هذه النوعية من المشروعات في نطاق محافظة دمياط، وذلك للتخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر، والتنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجًا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين، والارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة، وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم

للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية، وإشعار المجتمع المحلي بفارق إيجابي في مستوى معيشتهم، وتنظيم صفوف المجتمع المدني وزيادة الثقة في كافة مؤسسات الدولة، والاستثمار في تنمية الإنسان المصري، وسد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها، وإحياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقرى وتوابعها.

وفيما يتعلق بنوعية الخدمات التي يدعمها المشروع، وأهميتها في الحد من تداعيات الوضع الاقتصادي: أشارت نتائج الدراسة إلى تعدد نوعية الخدمات التي يدعمها المشروع، كسكن كريم في رفع كفاءة المنازل من بناء أسقف وبناء وحدات سكنية، ومد وصلات مياه وصرف صحي وغاز وكهرباء داخل المنازل، وبنية تحتية مشروعات متناهية الصغر وتفعيل دور المشاركة المجتمعية في القرى، وتوفير خدمات طبية وبناء ورفع كفاءة المستشفيات والوحدات صحية وتجهيزها من معدات وتشغيلها بالكوادر طبية، إطلاق قوافل طبية وتقديم من خلالها خدمات صحية وخدمات تعليمية بناء ورفع كفاءة المدارس والحضانات وتجهيزها وتوفير الكوادر التعليمية، وتدخلات اجتماعية وتنمية إنسانية تشمل بناء وتأهيل الإنسان، وتستهدف الأسرة والطفل والمرأة وذوي الهمم وكبار السن ومبادرات توعوية، وتوفير مواد غذائية وتوزيعها مدعمة، وتدخلات بيئية كجمع مخلفات القمامة مع بحث سبل تدويرها.

وفي هذا الصدد أكدت المقابلة رقم (10) وعلى حد قوله – على الخدمات من "جمعيات خدمية تضم مركز تكنولوجي شهر عقاري سجل مدني بريد تمويل تضامن وغيرها".

أما عن أهمية مراعاة المشروع في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي: أكدت نتائج الدراسة على أهمية مراعاة المشروع في تحقيق التنمية المستدامة، فالمشروعات القومية ومن بينها مشروع حياة كريمة يحقق جميع أهداف التنمية المستدامة بكافة أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، كما أنها قادرة على الاستمرار والنمو ومواجهة الأزمات المحتملة، حيث تسهم في توفير العمل اللائق للشباب من الجنسين حتى وإن كان مؤقتًا، وهذا يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة وزيادة النمو الاقتصادي، مما يحقق أهداف التنمية المستدامة على كافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أكدت نتائج الدراسة على استهداف المبادرة الرئاسية كمشروع حياة كريمة لتطوير قرى الريف المصري من خلال تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذا تحسين بيئة العمل للموظف العام وبما ينعكس علي تطوير الخدمة، والتدريب والتأهيل الشامل لكوادر وقيادات الإدارة المحلية بقرى البرنامج

القومي لتطوير الريف باعتبارهم أحد أهم آليات تطوير الإدارة المحلية، كما تتضمن عناصر التأهيل محو الأمية الرقمية والتحول الرقمي وإدارة المراكز التكنولوجية الخدمة المواطنين، والتخطيط والمتابعة وإدارة الأصول وإشراك المواطنين وتطبيق الاعتبارات البيئية والاجتماعية بمشروعات الإدارة المحلية، وقد تضمنت المبادرة إقامة العديد من المنشآت التي يتم إنشائها أول مرة ومنها المجمعات الخدمية الحكومية، والمجمعات الزراعية والبيطرية، ومدارس، ووحدات صحية، ووحدات طب الأسرة، ونقاط إسعاف، ووحدات اجتماعية، ومراكز الشباب، ووحدات إطفاء، والتي تم إنشائها بمواصفات تقنية متطورة تتيح استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات للمواطنين بالإضافة إلي إنشاء محطات رفع صرف صحي، ومحطات معالجة، والارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر الأكثر احتياجا في القرى.

وفي هذا الصدد أكدت المقابلة رقم (6) على ذلك، حين أشار أحدهم إلى "تطوير الريف المصري بمبادرة حياه كريمة للتخفيف عن كاهل المواطنين في الريف المصري والمناطق العشوائية".

ثالثًا: دور مشروع حياة كريمة في القضاء على الفقر والبطالة

أما عن دور هذه النوعية من المشروعات القومية في الحد من مشكلة الفقر: أكدت نتائج الدراسة على أهمية هذه النوعية من المشروعات القومية في الحد من مشكلة الفقر، ومن بينها مبادرة حياة كريمة حيث تقدم المبادرة خدمات البنية التحتية لتحسين نوعية الحياة التي تقدمها مبادرة حياة كريمة للأسر الفقيرة لتحسين مستوى المعيشة في الريف، من خلال الحد من معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة، من خلال تنفيذ المسؤولين عن المبادرة بمحافظة دمياط بمرحلته الأولى في مركز كفر سعد - برنامج التنمية المحلية لتطوير القرى الأشد احتياجًا في نطاق المركز، لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا وفي مقدمتهم الفقراء ومحدودي الدخل، والارتقاء بمستواهم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وتحسين مستوى معيشتهم، فالمشروع يمثل التنمية الشاملة للقرى الريفية الأكثر احتياجًا؛ بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين.

وفي هذا الصدد أكدت المقابلة رقم (3) وعلى حد قول أحدهم على "الارتقاء بالمستوى البيئي والأسر للقرى الأكثر احتياجًا"

وفيما يتصل بدور مشروع حياة كريمة في القضاء على الهجرة غير الشرعية: أكدت نتائج الدراسة على فاعلية دور مشروع حياة كريمة

في القضاء على الهجرة غير الشرعية، فالدولة بمختلف مؤسساتها في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي لم تتوقف عن هدفها في محاربة الهجرة غير الشرعية التي تودي بحياة الكثير من الشباب المصري في العديد من القرى الفقيرة، وتأتي مبادرة "حياة كريمة" لتطوير العديد من القرى في مركز كفر سعد، وبناء عليه تسهم بشكل كبير في رفع جودة الحياة للشباب بالقرى المصدرة للهجرة غير الشرعية، بجانب العمل على تأهيل وتدريب الشباب في هذه القرى وفق احتياجات سوق العمل، ويتم ذلك من خلال برامج تدريبية مكثفة بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية، لمواجهة أعباء الحياة من جهة ومشاركة المسئولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة على تنفيذ المشروع على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد أكدت المقابلة رقم (7) وعلى حد قوله على " تم الاستعانة بعمال من قبل القرية القائم بها المشروعات".

وفيما يتعلق بمؤشرات نجاح المشروع على أرض الواقع في القضاء على الفقر والحد من البطالة: أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن مؤشرات نجاح المشروع تستخدم لقياس العائد الاجتماعي والاقتصادي، من تدشين المشروعات القومية كمشروع حياة كريمة إلا إنه لا يوجد معيار محدد، نظرًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تحدث في المشروع عند تنفيذه في منطقة بعينها، والتي تختلف من فترة لأخرى خلال تنفيذ المشروع، وبذلك يختلف عن العائد الاقتصادي والاجتماعي والعوائد القومية على حسب مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، إلا إن العائد الاجتماعي والاقتصادي لتوفير فرص العمل ليست مستمرة، ففرص العمل التي يوفرها مشروع حياة كريمة ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة، ومثل هذا النوع من فرص العمل يدخل ضمن الحلول المؤقتة التي لا يمكن الركون إليها لإيجاد حل دائم لمشكلة البطالة، وبالرغم من ذلك تؤكد النتائج على أهمية مشاركة الشباب في مشروع حياة كريمة في العملية التنموية، لأنها تمثل بداية في تحقيق الشاب لذاته وشعوره بأهميته وقيمته، كما أن الشباب عندما يشتركون في تخطيط وتنفيذ المشروع فإن هذا يعنى أن هناك إجماعًا على هذا المشروع أو ذاك، وبوضع الخطط في المشاركة يشعر الشباب بحجم مشكلة الفقر والبطالة التي يعانون منها.

أما عن أهمية ربط المشروعات القومية باحتياجات محدودي الدخل والأسر الفقيرة: أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ضرورة ربط المشروعات القومية باحتياجات محدودي الدخل، والأسر الفقيرة الأولى بالحماية والرعاية الاجتماعية، والتي حظيت بقدر كبير من اهتمام الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث وضع ملف الأسر الأولى بالرعاية والمرأة المعيلة وأصحاب المعاشات والأطفال بلا مأوى ضمن أولوياته، تحت مظلة الحماية

والرعاية الاجتماعية، ومحاربة الفقر والعوز، وأبرز جهود الحماية الاجتماعية إطلاق مبادرة حياة كريمة التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا التي تراعى البعد الاجتماعي والاقتصادي والصحي والسكني، مع نقل الفئات محدودة الدخل والشرائح الفقيرة من المناطق العشوائية الخطرة إلى مساكن حديثة، ومتطورة وآمنة تراعى كل مظاهر آدمية الإنسان، بعد أن كان خطر الموت يهدد حياتهم في كل لحظة، وبذلك أسهمت مبادرة حياة كريمة في ارتفاع عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة من خلال عمل مشروعات صغيرة منتجة وملائمة.

وفي هذا الصدد أكدت المقابلة رقم (1) وعلى حد قوله – على "توفر حياه أفضل المواطن الاجتماعية اقتصاديًا وأسريًا".

وفيما يتعلق بأبرز المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق مشروع حياة كريمة في القضاء على الفقر: كشفت النتائج عن العديد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق مشروع حياة كريمة في القضاء على الفقر، ومن بين أهم هذه التحديات والمعوقات يشكل تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية في القرى الفقيرة تحديًا كبيرًا، حيث تفتقر إلى الخدمات الأساسية والمرافق وهذا يتطلب تكاليف واستثمارات ضخمة، مما يشكل تحديًا أمام الحكومة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، وغياب الرؤية التنموية الشاملة، والتداخل في الاختصاصات بين كل من الهيئات الإشراقية والتنفيذية وعدم التنسيق فيما بينهم، وعدم توافر البنية الأساسية الملائمة لقيام تلك المشروعات، ووجود معوقات فنية ومؤسسية تقف حائلاً أمام قيام تلك المشروعات، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية، حيث تواجه المبادرة التحديات الاجتماعية المتعلقة بالتقاليد والثقافة والعادات في بعض المناطق الريفية، مما يتطلب التوعية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد أكدت المقابلة رقم (4-7) وعلى حد قولهم - على "عدم تنسيق القطاعات فيما بينهم مما يؤدي إلى إتلاف لبعض المرافق بعد تنفيذها، وتأخر بعض القطاعات في إنهاء مشروعاتها بسبب قلة أعداد العمالة مما يؤدي إلى بطئ التنفيذ".

أما عن مقومات نجاح المشروعات القومية من وجهة نظرك، وكيف يمكن تجاوز تحديتها: أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من أهم مقومات نجاح المشروعات القومية أن تكون أهداف المشروع القومي واضحة للسكان المستفيدين، وبخاصة الشرائح الفقيرة ومحدودة الدخل كما في مشروع حياة كريمة، وأن تكون أهداف المشروع معبرة تعبيرًا صادقًا عن الاحتياجات الفعلية للسكان، فضلاً عن الاستفادة الكاملة من نتائج التقييم في كل مراحل تنفيذ المشروع، كما أشارت النتائج إلى ضرورة التعاون وتبادل الخبرات بين كل من المسؤولين عن تنفيذ المشروع والقيادات

الشبابية الموجودة في مجتمع الدراسة، وأكدت النتائج أنه من الممكن تجاوز تحديات المشروع القومي من خلال حشد جهود جميع فئات وشرائح المجتمع ليستفيد منه الجميع، فالمجتمع بكل طوائفه هو الذى ينفذه وهو الذى يستفيد منه، أي إنه أداة تساعد على تحقيق التنمية، كما يساعد المشروع القومي على التخلص من الانقسام نظرًا لما يؤدى إليه من تضافر جهود الجميع وتنفيذه والاستفادة منه، كذلك فإن الحشد والتوحد يكون مطلوبًا للتغلب على الصعوبات والتحديات التي قد تواجه أي مشروع قومي، سواء كانت هذه الصعوبات تتعلق بالتنفيذ أو التمويل.

وقد أشارت في هذا الصدد المقابلة رقم (2-8) وعلى حد قول أحدهم - إلى "نجحت المشروعات القومية بشكل كبير وتم تنفيذ جميع المشروعات في المرحلة الأولى، ويتم التجهيز المرحلة الثانية في مدينة الزرقا".

أما عن رؤية عينة الدراسة وتصوراتهم حول مشروع حياة كريمة ليكون أكثر فاعلية مستقبلاً: أسفرت نتائج الدراسة عن العديد من المقترحات وضوح الرؤية حول تحديد الاحتياجات وتقدير الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القرى الفقيرة، من أجل استفادة أكبر عدد ممكن من الأسر الأشد احتياجًا ومساعدة الفقراء كمشاركين وليس كطالبي مساعدة، لإحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين، وتعزيز التعاون بين الوزارات والجهات المعنية، مع تخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية، وأن يتم الاستعانة بالتخصصات المختلفة أثناء تنفيذ البرنامج وتنمية القدرات والمهارات المتوفرة لتجنب وقوع أي خلل أو مشكلة أثناء تنفيذ المبادرة، والعمل على تحسين وضعهم المالي، وتحسين معيشة المواطنين، وعمل تسهيلات خدمية وتوفير المزيد من الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق لرفع المعاناة عن الفئات الفقيرة في المناطق.

النتائج العامة للبحث:

أكدت نتائج الدراسة على أهمية دور الدولة في تنمية المشروعات القومية، حيث تمثل المشروعات القومية طوق النجاة والقفزة الصحيحة في الاتجاه الصحيح وانطلاق عملاقة وقوية للتنمية لما توفره من فرص للعمل، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة وما تضيفه من طاقة إنتاجية للاقتصاد القومي وذلك بقيادة المؤسسات الحكومية.

وتتفق نتائج الدراسة مع ما نصت عليه نظرية الدور، وتنطلق فكرة نظرية الدور من المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدوارًا اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى العديد من الأهداف المرجوة من وجود هذه النوعية من المشروعات في نطاق محافظة دمياط، وذلك للتخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر، والتنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجًا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين، والارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة.

وتبين من نتائج الدراسة تعدد نوعية الخدمات التي يدعمها المشروع، كسكن كريم رفع كفاءة المنازل من بناء أسقف وبناء وحدات سكنية، ومد وصلات مياه وصرف صحي وغاز وكهرباء داخل المنازل، وبنية تحتية مشروعات متناهية الصغر.

أكدت نتائج الدراسة على أهمية مراعاة المشروع في تحقيق التنمية المستدامة، فالمشروعات القومية ومن بينها مشروع حياة كريمة - يحقق جميع أهداف التنمية المستدامة بكافة أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، كما أنها قادرة على الاستمرار والنمو ومواجهة الأزمات المحتملة حيث تسهم في توفير العمل اللائق للشباب من الجنسين حتى وإن كان مؤقتًا، وهذا يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة وزيادة النمو الاقتصادي، مما يحقق أهداف التنمية المستدامة على كافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كذلك أكدت نتائج الدراسة على استهداف المبادرة الرئاسية كمشروع حياة كريمة لتطوير قرى الريف المصري، من خلال تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذا تحسين بيئة العمل للموظف العام، وبما ينعكس علي تطوير الخدمة، والتدريب والتأهيل الشامل لكوادر وقيادات الإدارة المحلية بقرى البرنامج القومي لتطوير الريف باعتبارهم أحد أهم آليات تطوير الإدارة المحلية، وإقامة العديد من المنشآت التي يتم إنشائها أول مرة ومنها المجمعات الخدمية الحكومية، والمجمعات الزراعية والبيطرية، ومدارس، ووحدات صحية، ووحدات طب الأسرة، ونقاط إسعاف، ووحدات اجتماعية، ومراكز الشباب، ووحدات إطفاء.

ثانيًا: دور مشروع حياة كريمة في القضاء على الفقر والبطالة

أكدت نتائج الدراسة على أهمية هذه النوعية من المشروعات القومية في الحد من مشكلة الفقر، ومن بينها مبادرة حياة كريمة حيث تقدم المبادرة خدمات البنية التحتية لتحسين نوعية الحياة التي تقدمها مبادرة حياة كريمة للأسر الفقيرة لتحسين مستوى المعيشة في الريف، من خلال الحد من معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة، من خلال تنفيذ المسؤولين عن المبادرة بمحافظة دمياط بمرحلته الأولى في مركز كفر سعد برنامج التنمية المحلية لتطوير القرى الأشد احتياجًا، في نطاق المركز لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا، وفي مقدمتهم الفقراء ومحدودي الدخل.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما جاءت به نتائج دراسة (عبير فوزي عبدالفتاح، 2023) والتي أشارت إلى أهمية دور أعضاء هيئة التدريس في دعم التربية السكانية من خلال مجال خدمة المجتمع، وهي: المشاركة في مبادرات التمكين الاقتصادي للأسر الأكثر فقرًا بقرى محافظة الغربية

كما أكدت نتائج الدراسة على فاعلية دور مشروع حياة كريمة في القضاء على الهجرة الشرعية، وتأتي مبادرة "حياة كريمة" لتطوير العديد من القرى في مركز كفر سعد، وبناء عليه تسهم بشكل كبير في رفع جودة الحياة للشباب بالقرى المصدرة للهجرة غير الشرعية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات نجاح المشروع تستخدم لقياس العائد الاجتماعي والاقتصادي من تدشين المشروعات القومية كمشروع حياة كريمة، إلا إنه لا يوجد معيار محدد نظرًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تحدث في المشروع عند تنفيذه في منطقة بعينها والتي تختلف من فترة لأخرى في خلال تنفيذ المشروع، وبذلك يختلف عن العائد الاقتصادي والاجتماعي والعوائد القومية على حسب مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما جاءت به نتائج دراسة (Shi، Chunyu، Yujie He، et al، 2023) والتي أكدت على أن استراتيجية التنمية تلعب دورًا مهمًا للحد من الفقر، وتعد المشاريع المعتمدة على السياحة أكثر فعالية نسبيًا في تحسين رأس المال الطبيعي والاقتصادي، في حين تساهم المشاريع المعتمدة على الزراعة بشكل أكبر في تحسين رأس المال البشري والاجتماعي والمادي والتخفيف من حدة الفقر.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ضرورة ربط المشروعات القومية باحتياجات محدودي الدخل، والأسر الفقيرة الأولى بالحماية

والرعاية الاجتماعية، ومن أبرز جهود الحماية الاجتماعية كانت إطلاق مبادرة حياة كريمة، التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا التي تراعى البعد الاجتماعي والاقتصادي والصحي والسكني.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما جاءت به نتائج (دراسة احمد زين العابدين احمد، 2023)، والتي أكدت على نجاح المبادرة في تقديم وتعزيز الدعم على مستوى الخدمات التي تقدم للأسرة المصرية في المجالات التالية (الاقتصاد، التعليم، الصحة)، مما يصب بنهاية المطاف في رفع درجة جودة الحياة للأسرة الريفية.

وكشفت النتائج عن العديد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق مشروع حياة كريمة في القضاء على الفقر، ومن بين أهم هذه التحديات والمعوقات كان تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية في القرى الفقيرة والذي مثّل تحديًا كبيرًا، حيث تفتقر إلى الخدمات الأساسية والمرافق وهذا يتطلب تكاليف واستثمارات ضخمة، مما يشكل تحديًا أمام الحكومة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من أهم مقومات نجاح المشروعات القومية أن تكون أهداف المشروع القومي واضحة للسكان المستفيدين، وبخاصة الشرائح الفقيرة ومحدودة الدخل كما في مشروع حياة كريمة، وأن تكون أهداف المشروع معبرة تعبيرًا صادقًا عن الاحتياجات الفعلية للسكان، فضلاً عن الاستفادة الكاملة من نتائج التقييم في كل مراحل تنفيذ المشروع.

أسفرت نتائج الدراسة عن العديد من المقترحات وضوح الرؤية حول تحديد الاحتياجات، وتقدير الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القرى الفقيرة، من أجل استفادة أكبر عدد ممكن من الأسر الأشد احتياجًا ومساعدة الفقراء كمشاركين وليس كطالبي مساعدة، لإحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما جاءت به نتائج دراسة (حنان نصر حسن نصر، 2023)، والتي أكدت على قدرتها على الارتقاء بمستوى المعيشة في الريف المصري، وفي توفير بعض فرص العمل، وتطوير المدارس الموجودة وبناء مدارس جديدة، ومجمع خدمات بالقرية.

توصيات البحث:

- ضرورة تبني الحكومة المصرية لاستراتيجية تنموية، تتضمن رؤية محددة للنهوض برأس المال البشري ورفع معدلات كفاءة عناصره.

- ضرورة التكامل، وتوحيد جهود مؤسسات الدولة وأجهزتها كافة، من أجل تنفيذ مبادرة (حياة كريمة)، والانتهاء من مشروعاتها وفقًا للخطة الزمنية التي أعدت لذلك.
- أهمية إجراء بحوث قبلية للجانب الاجتماعية، لتشمل أبعاد منظومة القيم في مناطق تنفيذ المشروعات أو مناطق تأثيرها، الأمر الذي يسمح بتتبع تأثير المشروعات وعائدها الاجتماعي.
- أهمية التواصل مع المجتمعات المعنية في نطاق تنفيذ المشروعات، بمختلف الشرائح الاجتماعية العمرية والنوعية والتعليمية، لنشر التوعية ولتعريفها بأهداف المشروعات وأهميتها.
- إتاحة الفرص للمواطنين للتعبير عن أوجه القصور والنقص التي يرونها في مجتمعهم المحلي، وكيفية مواجهة هذا القصور بشكل فعلي، ووفقًا للإمكانات المتاحة.
- إصدار التشريعات اللازمة لتحديث وتطوير رأس المال البشري وزيادة الموارد المالية المخصصة، لقطاعي التعليم والتدريب المشرف والمخطط والمنفذ للمشروعات القومية.
- الدعوة للاهتمام بالدراسات العلمية وبيان نتائجها للأثر الاجتماعي للمشروعات القومية، سواء بالدعوة لمسابقات بحثية، أو برعاية بحوث أكاديمية، ورعاية عقد مؤتمرات علمية في هذا الشأن.
- عمل بروتوكولات مع المبادرة والوزارات المعنية لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية المختلفة أثناء تنفيذ مبادرة (حياة كريمة).
- ضرورة تحفيز المشاركة المجتمعية من خلال الاستعانة برجال الأعمال والقطاع الخاص لدعم وتنفيذ مبادرة (حياة كريمة).

المراجع والمصادر

(1) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير التنمية البشرية في مصر 2021: التنمية حق للجميع.. مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جمهورية مصر العربية - القاهرة، 2021.

(2) مصطفي خلف عبد الجواد، مشكلة الفقر في مصر بين التنظير وسياسات المواجهة، أعمال المؤتمر الإقليمي المشروعات القومية ودورها الاجتماعي في تنمية المجتمع العربي تحت شعار التنمية: رؤية وطن وإرادة شعب بورسعيد في 14- 15 مارس 2018م ، مجلد1، ص45.

(3) أسماء مجدي علي حسين، مبادرة حياة كريمة وإعادة بناء الإنسان المصري، آفاق اجتماعية، العدد4، نوفمبر 2022، ص 13.

(4) أسماء سعيد محمد أحمد عوض: التكامل بين المنظمات غير الحكومية وأثره على تحقيق المشروعات المجتمعية لأهدافها: دراسة مطبقة على المنظمات غير الحكومية المعنية بتنفيذ مشروع عدالة الأسرة بمحافظة الجيزة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد4، العدد27، جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية، أكتوبر، 2009، ص 1680.

(5) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 395.

(6) سمية عيد الزعبوط، "تقييم واقع دور الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكميات التربوية"، مجلة الطريق للعلوم التربوية والاجتماعية المجلد 5-6 ، أبريل، 2018، ص 586.

(7) John Scott & Gorden Marshall، Dictionary of Sociology، oxford university press، 2010، p. 569.

(8) علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة الشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 15.

(9) علي عبد الرازق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، طباعة ونشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص186.

(10) على شريف وآخرون، اقتصاديات الإدارة – منهج القرارات، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 26.

(11) فريد جاسم حمود القيسي، العدالة الانتقالية مشروع وطني لتنمية المجتمع العراقي، أعمال المؤتمر الإقليمي المشروعات القومية ودورها الاجتماعي في تنمية المجتمع العربي تحت شعار التنمية: رؤية وطن وإرادة شعب بورسعيد في 14- 15 مارس 2018م ، مجلد1، ص139.

(12) إكرام بدر الدين: المشروعات القومية ومستقبل مصر، الوفد، 12 أغسطس 2014م.

(13) أحمد منسي، جدل توشكى: إعادة إنتاج خطاب الرعاية ، ملف توشكى، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، 1999، ص 40.

(14) محمود الكردي، الاعتبارات الاجتماعية في تخطيط مشروع تنمية جنوب الوادي، رؤية تأملية موجزة، مؤتمر جنوب الوادي، وآفاق المستقبل، معهد التخطيط القومي، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، 1998، ص 164.

(15) شريف عبد العزيز: المشاركة في التنمية، نموذج المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي - أحوال مصرية، الطبعة الأولى، العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998، ص 152.

(16) ابن البشيي جمال الدين، مفهوم الفقر، الحوار المتمدن، العدد: 2892، 2010/1/18، من موقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199919

(17) أحمد عبد الفتاح ناجي، سياسة الرعاية الاجتماعية، دار السحاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص 336.

(18) حسن أحمد العواملة، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 128.

(19) علي محمد الرياني، الفقر والفقراء واللامساواة: رؤية لمفهوم الفقر والفقراء في المجتمع الليبي، فكر وابداع، المجلد 99، رابطة الادب الحديث، مارس 2016، ص ص 252-253.

(20) إسماعيل قبرة، عولمة الفقر، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص 5.

(21) إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط3، دار وائل للنشر، القاهرة، 2015، ص 159.

(22) John Scott & Garden Marshall، Dictionary of Sociology ، Oxford University Press ، 3rd edition ، 2005 ، p: (569).

(23) منى السيد حافظ عبد الرحمن: دور المرأة المصرية في صنع القرار دراسة تحليلية لمجالات اجتماعية مختلفة، مؤتمر "المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة"، المنعقد بدار الضيافة – جامعة عين شمس من 14-16 نوفمبر، الجزء الثاني، ٢٠٠٦، ص 37.

(24) إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط3، مرجع سابق، ص 163.

(25) جوناثان تيرنر، بناء النظرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، منشأة المعارف، القاهرة، 1999، ص 212.

(26) فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، ط 1، أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، 1993، ص 286.

(27) محمد الجوهري، مدخل إلى علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2007، ص 104.

(28) Minion، Lauren، et al ""I can feel the money going out of the window": How high energy prices evoke negative emotions in people with previous experience of homelessness." Energy Research & Social Science 108 (2024): 103387.

(29) أحمد زين العابدين أحمد، السياسات الحكومية وجودة الحياة الأسرية في الريف المصري: دراسة حالة لمبادرة حياة كريمة، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد86، جامعة أسيوط - كلية الآداب، 2023

(30) حنان نصر حسن نصر، تحسين نوعية الحياة وتخفيف حدة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية "بحث في تقدير أثر برامج حياة كريمة في الريف المصري"، مجلة البحث العلمي في الآداب، ع24، ج2، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، 2023.

(31) عبير فوزي عبدالفتاح، دور أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا في دعم التربية السكانية بمحافظة الغربية في ضوء مبادرة حياة كريمة، مجلة كلية التربية، المجلد34، العدد134،جامعة بنها - كلية التربية، 2023

(32) Shi، Chunyu، Yujie He، et al "How does ecological poverty alleviation contribute to improving residents' sustainable livelihoods?—Evidence from Zhejiang Province، China." Sustainable Production and Consumption 41 (2023): 418-430.

(33) Adjei، E. A.، et al. "Assessing the impact of hydro energy project on poverty alleviation: The case of Bui Dam in Ghana." Energy Policy 170 (2022): 113227.

(34) Huang، Yatao، et al. "Examining the multidimensional energy poverty trap and its determinants: An empirical analysis at household and community levels in six provinces of China." Energy Policy 169 (2022): 113193.

(35) López-Ruiz، Víctor-Raúl، et al. "The relationship between happiness and quality of life: A model for Spanish society." Plos one 16.11 (2021).

(36) إسلام محمد رمضان على العمادي، ظاهرة الفقر بين التهميش والاستبعاد الاجتماعي، مجلة كلية الوادي الجديد، المجلد 5، العدد 10، ديسمبر 2019.

(37) ماجدة قطب علي وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي كأحد الأبعاد الرئيسية لمشكلة الفقر في الريف المصري، الفلاحة، العدد89، 2015.

(38) محسن عوض وآخرون، دليل التمكين القانوني للفقراء، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013، ص 37

(39)عماد محمد نبيل سعد: مرجع سابق، ص ص 106-107.

(40) مدحت نافع: معدلات الفقر في مصر وأهداف التنمية المستدامة: قراءة تحليلية في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015، مجلة الديمقراطية، المجلد16، العدد64، مؤسسة الأهرام، 2016، ص ص 101-102.

(41) هبة الليثي، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030، جمهورية مصر العربية 29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2015، ص5.
(42) فريد كورتل، الفقر: مسبباته وآثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2003، ص 186.
(43) سناء محمد زهران عمر: تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر، مرجع سابق، ص ص 31-32.
(44)curry.S.and weiss:projrct Analysis in Developing Countries. 3th Ed. london .Macmillan press ltd.2000.p22
(45) ماهر أبو المعاطي: تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية، (معالجة من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية)، الرياض، دار الزهراء لنشر والتوزيع،2005، ص86.
(46) محمد حامد الصياد: التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، ص: 7-10.
(47) ماهر أبو المعاطي: الاتجاهات الحديثة في تسويق الخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2010، ص167.
(48) Mantel.S.j :project Management in practice. New work.2007.p.p.7-8.
(49) أحمد ممدوح قاسم عبد الرحمن: حاضنات الأعمال كآلية لتحقيق استدامة برامج ومشروعات التنمية المجتمعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد60، المجلد5، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 2018، ص ص 240-241.
(50) عماد محمد نبيل سعد: التسويق الاجتماعي كمدخل لتحديد احتياجات القرى الأكثر فقرًا في ضوء برنامج حياة كريمة، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد8، العدد62، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 2019، ص 109.
(51) نهى حسني حمودة: دور المشروعات التشاركية في رفع الوعي البيئي والمجتمعي: تجربة طالبات السنة التحضيرية من خلال معرض أساسيات التصميم بجامعة الإمام بن عبدالرحمن بن فيصل،

مستقبل التربية العربية، المجلد27، العدد127، المركز العربي للتعليم والتنمية، يوليو 2020، ص ص 253-254.

(52) جون هارتلي، الصناعات الإبداعية "كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا"، ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 339، الجزء الثاني، مايو 2007، ص ص 102 – 103

(53) علي علي غازي: حياة كريمة النموذج التطبيقي لشبكات الأمان الاجتماعي في ميزان خطة التنمية المستدامة بحث منشور، مجلد175. جمعية إدارة الأعمال العربية، ديسمبر2021، ص 8.

(54) أسماء مجدي علي حسين، مرجع سابق، ص14.

(55) عماد محمد نبيل سعد، مرجع سابق، ص 109.

(56) سيف الدين أحمد فرج، حياة كريمة ومستقبل القرية المصرية في الجمهورية الجديدة، مجلة الديمقراطية، المجلد21، العدد83، مؤسسة الأهرام، 2021، ص ص 45-46.

(57) بلال الدوي، "حياة كريمة" وتفاعل إيجابي للمصريين بالخارج، مجلة الديمقراطية، المجلد22، العدد86، مؤسسة الأهرام، 2022، ص81.

(58) علي علي غازي: حياة كريمة النموذج التطبيقي لشبكات الأمان الاجتماعي في ميزان خطة التنمية المستدامة بحث منشور، مجلد175. جمعية إدارة الأعمال العربية، ديسمبر2021، ص 9

(59) منصور لطيف، "حياة كريمة" مشروع قومي رائد لتنمية الريف وتحفيز الاقتصاد المصري، إدارة الأعمال، العدد172، جمعية إدارة الأعمال العربية، 2021، ص ص 71-72.